دفاع عن :
حديث "خلق الله التربة"

د. سعد محمد الشيخ "المرصفي"

مقدمة

شغلني أمر السنة النبوية منذ عقلت مكانتها، وما تنطوي عليه من حقائق ومعارف، ونفائس وجواهر ..

ـ ثم ما حاوله المفسدون والمضللون، منذ قرون، من التوهين من شأنها، وصرف المسلمين عن الرجوع إليها بتلك الغيوم المتكاثفة التي أثاروها حولها، حتى أصبحت المشكلات جاثمة على القلوب، مسيطرة على العقول!

ـ أضف إلى ذلك ما قام به المنافقون ـ الذين هم أضر على الدين من عتاة الملحدين! بشبهات واهية، ومفتريات ساقطة!

ـ هذا وغيره قد ألقى ظلالا متراكمة، كلها دخن! وأضاف أمواجا من الكذب والتشكيك، والتضليل والتلفيق، سترت جوهر الحقيقة، بل أخفته بطعون المستشرفين وتلاميذهم، التي سموها باسم العلم والدين، وقد بريء منها كل من العلم والدين!

ـ وقد أخفى ذلك كثيرا من معالم ديننا، ومتوارث تراثنا، حتى لم يعد للكثيرين منه إلا ما تتعاطاه الأقلام، وتجتره المطابع، دون عقيدة صالحة، ودون فكرة خالصة!

ـ ذلكم هو شأن موضوعنا، فالبحوث الجوهرية قد عافتها محاولات الباحثين، لصعوبتها غالبا تارة، ولغلبة منطق النعامة تارة أخرى، حتى شاع بين

الباحثين التوجس من البحث الجاد، مخافة مواجهة هذا الضلال، وما تتطلبه تلك المواجهة من التعب والدأب!

- وقد نجح هؤلاء وأولئك - إلى حد ما - في التأثير على كثيرين ممن تنطلي عليهم تلك الشبهات، واتخذوا للوصول إلى هذه الغاية أساليب متعددة، فتارة عن طريق التشكيك في ثبوت السنة، وأخرى عن طريق اختلاف مخالفة الواقع أو العقل .. وما إلى ذلك مما يضيق المقام عن ذكره!

- وحمل المبشرون والمستشرقون شبهات من سبقوهم فنفخوا فيها وزادوا عليها ولبسوا، حتى تكون جيل من التلاميذ أشد هوى وعصبية وعداء للسنة النبوية، فجعل هذه المفتريات مادة لما كتب، وزاد الإسفاف في القول!

ومع كل هذا قبض الله عز وجل للسنة من نافح عنها، ورد كيد الكائدين في نحورهم، عبر التاريخ الإسلامي، انطلاقا من الحوافز التي هيأها جل شأنه لحفظ السنة، والحواجز الكثيرة لحمايتها والدفاع عنها، والتزاما باتصال السند الذي هو من خصاص الأمة الإسلامية! ووقوفا عند قواعد التحديث رواية ودارية!

ولن يخلو عصر من علماء بأصول الحديث ينفون عن السنة تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين!

وبعد أن صدر كتاب (أضواء على السنة المحمدية) الذي تلقف مؤلفة كل ما كتبه الأقدمون والمحدثون من طعون، ظهرت ردود على تلك الضلالات، منها ما كتبه فضيلة الأستاذ الدكتور محمد أبوشهبة على صفحات مجلة الأزهر في سبع مقالات متوالية، من المحرم إلى شعبان ١٣٧٨هـ

ثم تكاملت تلك الردود القيمة، وظهرت في كتاب (دفاع عن السنة ورد شبه المستشرفين والكتاب المعاصرين)

بيد أنه أثناء دفاعه، قال في تحقيق القول في حديث: «خلق الله التربة يوم السبت ..» الذي رواه مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه: هذا الحديث قد تنبه

إليه المحدّثون من قديم الزمان وأعلوه، وتكلموا فيه.. فأعظمت هذا القول ـ حينئذ ـ ثم مضت سنون، ووجدتني أقرأ ما كتبه شيخ الإسلام ابن تيمية، حيث قرر أن هذا الحديث معلول، قدح فيه أئمة الحديث.. وكذلك قول الحافظ ابن كثير وغيره ـ كما سيأتي في هذه الدراسة ـ وجاء زعم صاحب المنار حيث قرر : أن هذا الحديث من الإسرائيليات! وتقليد أبي رية صاحب (أضواء على السنة المحمدية) وإسفافه في القول في هذا الحديث الصحيح، وبخاصة الطعن في أبي هريرة رضي الله عنه، فقلت: هذا أمر يدعو إلى التحقق، مع شعوري بأن البحث في هذا المقام أكبر من أن أتناوله، لما يعتور ذلك من مشكلات، وبعد تردد طال أمده منذ ظهرت تلك الردود وجدتني أستخير الله تعالى في البحث عن الحقيقة، وبيان صحة هذا الحديث، ومكانه صحيح الإمام مسلم، الذي هو ثاني كتابين هما أصح الكتب المصنفة، ومن ثم كانت تلك الدراسة ضرورية وفق قواعد التحديث رواية ودراية.

واقتضت منهجية البحث أن يشتمل على ثلاثة صول:

الفصل الأول: الحديث والأقوال الواردة.

الفصل الثاني: دفاع عن السند والمتن.

الفصل الثالث: دفاع عن أبي هريرة.

والله أسأل: التوفيق والسداد، والعون والرشاد، انه سميع مجيب.

الفصل الأول
الحديث والأقوال الواردة

سند الحديث ومتنه

روى مسلم قال[1]: حدثني سريج بن يونس وهرون بن عبدالله. قالا: حدثنا حجاج بن محمد. قال: قال ابن جريج: أخبرني إسماعيل بن أمية، عن أيوب بن خالد، عن عبدالله بن رافع، مولى أم سلمة، عن أبي هريرة، قال: أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي فقال:

«خلق الله، عز وجل، التربة يوم السبت. وخلق فيها الجبال يوم الأحد. وخلق الشجر يوم الإثنين. وخلق المكروه يوم الثلاثاء. وخلق النور يوم الأربعاء. وبث فيها الدواب يوم الخميس. وخلق ادم، عليه السلام، بعد العصر من يوم الجمعة. في آخر الخلق. في اخر ساعة من ساعات الجمعة. فيما بين العصر إلى الليل».

قال إبراهيم: حدثنا البسطامي (وهو الحسين بن عيسى)، وسهل بن عمار، وإبراهيم بن بنت حفص، وغيرهم، عن حجاج، بهذا الحديث.

ورواه أحمد[2]، وقال المرحوم الشيخ أحمد شاكر: إسناده صحيح [3].

ورواه النسائي في التفسير، وابن أبي حاتم، وابن مردويه، وابن جرير، وغيرهم، كما سيأتي[4]

---

(١) مسلم: ٥٠ صفات المنافقين: ٢٧ (٢٧٨٩).

(٢) أحمد: ٢: ٣٢٧.

(٣) أحمد: : (٨٣٢٣).

(٤) انظر: جامع الأصول: ٤: ٢٥، وتفسير ابن كثير: ١: ٦٨ - ٦٩، وتفسير الطبري: ٢٤: ٩٤ - ٩٥ وابن معين: التاريخ والعلل: ١٢٠.

غريب الألفاظ:

نظرا لكثرة المعاني التي يدل عليها لفظ «ترب» وما يشتق منه، أذكر المواد من لفظ «التربة» هنا.

قوله: «التربة» جاء في المقاييس: التاء والراء والباء أصلان:

أحدهما: التراب وما يشتق منه.

والاخر: تساوي الشيئين [١].

قال القاضي عياض: يعني الأرض، وكذا جاء في غير كتاب مسلم: «خلق الله الأرض يوم السبت» [٢].

قلت: رواه ابن جرير [٣].

وقال الأبي: «التربة»: الأرض [٤].

قوله: «المكروه» جاء في المقاييس: الكاف والراء والهاء أصل صحيح واحد، يدل على خلاف الرضا والمحبة. يقال: كرهت الشيء أكرهه كرها. (بفتح الكاف)، والكره: الاسم. ويقال: بل الكره (بالضم): المشقة. والكره (بالفتح): ان تكلّف الشيء فتعلمه كارها [٥].

وقال الراغب: قيل: الكره (بالفتح والضم) واحد. وقيل: الكره (بالفتح) المشقة التي تنال الإنسان من خارج، فيما يحمل عليه بإكراه.

---

(١) معجم مقاييس اللغة: (ترب)، وانظر: تاج العروس، والمعجم الوسيط.

(٢) مشارق الأنوار: (ترب).

(٣) تفسير الطبري: ٢٤ : ٩٤.

(٤) إكمال إكمال المعلم: ٧ : ١٩٣.

(٥) معجم مقاييس اللغة: (كره)، وانظر: القاموس المحيط والصحاح.

والكره (بالضم) ما يناله في ذاته، وهو يعافه، وذلك على ضربين:

أحدهما: ما يعاف من حيث الطبع.

والثاني: ما يعاف من حيث العقل أو الشرع، ولهذا يصح أن يقول الانسان في الشيء الواحد: إني أريده وأكرهه، بمعنى أني أريده من حيث الطبع، وأكرهه من حيث العقل أو الشرع، أو أريده من حيث العقل أو الشرع، وأكرهه من حيث الطبع، وقوله تعالى:

﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ﴾ (١).

أي تكرهونه من حيث الطبع، ثم بين ذلك بقوله:

﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ (٢).

أنه لا يحب للانسان أن يعتبر كراهيته للشيء أو محبته له، حتى يعلم حاله (٣).

وفي المشارق: الكره (بالضم) المكروه. قال البخاري: (بالضم والفتح) وهما صحيحان. قال الله:

﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ كُرْهًا﴾ (٤).

قيل: هما المشقة والمكروه. قال بعضهم: (الضم) المشقة يتحملها من غير أن يكلفها، و (الفتح) المشقة يكلفها (٥).

قال الآبي: قال عياض: وفي كتاب ثابت من رواية النسائي: «وخلق التقن يوم الثلاثاء».

---

(١)،(٢) سورة البقرة: اية: ٢١٦.

(٣) المفردات: (كره).

(٤) سورة الأحقاف: اية ١٥.

(٥) مشارق الأنوار: (كره).

قال ثابت: والتقن ما يقوم به المعاش، ويصلح به التدبير، كالحديد وغيره من جواهر الأرض، وكل شيء يقوم به صلاح شيء، فهو تقنه، ومنه: إتقان الشيء: إحكامه [1].

وفي المقاييس :التاء والقاف والنون أصلان:

أحدهما: إحكام الشيء.

والثاني: الطين والحمأة، يقال: تقّنوا أرضهم، إذا أصلحوها بذلك، وذلك هو التِّقْن [2].

قال النووي: ولا منافاة بين الروايتين، فكلاهما خلق يوم الثلاثاء [3].

وفي اللسان: (المكروه) ها هنا: الشر، لقوله:

«وخلق النور يوم الأربعاء».

والنور خير، وإنما سمي الشر مكروها، لأنه ضد المحبوب [4].

قال النووي: كذا هو في صحيح مسلم «النور» بالراء، وروايات ثابت «النون» بالنون في آخره. قال القاضي: وكذا رواه بعض رواة صحيح مسلم، وهو، ولا منافاة أيضا، فكلاهما خلق يوم الأربعاء [5].

قال الآبي: والمراد بالمكروه: المؤلم، ولا يلزم من خلقه اختصاص وقوعه فيه [6].

قول الإمام البخاري:

استند الذين ردوا هذا الحديث إلى ما قاله الإمام البخاري في ترجمة

---

(١) إكمال إكمال المعلم: ٧ : ١٩٣.

(٢) معجم مقاييس اللغة: (تقن).

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي: ١٧ : ١٣٣ - ١٣٤.

(٤) لسان العرب: (كره).

(٥) صحيح مسلم بشرح النووي: ١٧ : ١٣٤، وانظر: مشارق الأنوار: (نور).

(٦) إكمال إكمال المعلم: ٧ : ١٩٣.

أيوب بن خالد بن أبي أيوب الأنصاري، حيث قال:

وروى إسماعيل بن أمية، عن أيوب بن خالد الأنصاري، عن عبدالله بن رافع، عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم:

«خلق الله التربة يوم السبت ..».

وقال بعضهم عن أبي هريرة، عن كعب، وهو أصح [1].

قلت: وأفعل التفضيل ـ كما سيأتي ـ لا ينفي الصحة، فهو من قبيل صحيح وأصح.

وأيضا لا يرد قول من حفظ بمثل ذلك.

قول الحافظ البهيقي:

واستندوا أيضا إلى ما رواه البيقهي في الأسماء والصفات قال:

أخبرنا أبوعبدالله الحافظ، ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب بن العباس بن محمد الدوري، ثنا حجاج بن محمد، قال:

قال ابن جريج: أخبرني إسماعيل بن أمية، عن أيوب بن خالد، عن عبدالله ابن رافع، مولي أم سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال:

أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي فقال: ... الحديث.

هذا حديث قد أخرجه مسلم في كتابه، عن سريج بن يونس وغيره، عن حجاج بن محمد.

وزعم بعض أهل العلم بالحديث أنه غير محفوظ، لمخالفته ما عليه أهل التفسير، وأهل التواريخ.

وزعم بعضهم أن إسماعيل بن أمية إنما أخذه عن إبراهيم بن أبي يحيى، عن أيوب ابن خالد، وإبراهيم غير محتج به.

---

(١) التاريخ الكبير: ٤١٣ ـ ٤١٤ (١٣١٧).

قال البيهقي:

أخبرنا عبدالله الحافظ، أخبرني أبويحيى أحمد بن محمد السمرقندي ببخارى، ثنا أبو عبدالله محمد بن نصر، حدثني محمد بن يحيى قال: سألت علي بن المديني عن حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «خلق الله التربة يوم السبت ..» فقال علي:

هذا حديث مدني، رواه هشام بن يوسف، عن ابن جريج، عن إسماعيل بن أمية، عن أيوب بن خالد، عن أبي رافع مولي أم سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: أخذ رسول صلى الله عليه وسلم بيدي.

قال علي: وشبك بيدي إبراهيم بن أبي يحيى، وقال لي: شبك بيدي أيوب بن خالد، وقال لي: شبك بيدي عبدالله بن رافع، وقال لي: شبك بيدي أبوهريرة رضي الله عنه، وقال لي: شبك بيدي أبوالقاسم صلى الله عليه وسلم، وقال لي: «خلق الله التربة يوم السبت ..»

فذكر الحديث بنحوه.

قال علي بن المدني: وما أرى إسماعيل بن أمية أخذ هذا إلا من إبراهيم بن أبي يحيى.

قال اليهقي: قلت: وقد تابعه على ذلك موسى بن عبيدة الربذي، عن أيوب بن خالد، إلا أن موسى بن عبيدة ضعيف [1].

قلت: وهو مجرد احتمال، والرد بالاحتمال ـ كما سيأتي ـ غير معتد به.

قول الحافظ أبي الفرج ابن الجوزي:

قال ابن تيمية [2]: وقد ذكر أبو الفرج ابن الجوزي في قوله تعالى:

---

(١) الأسماء والصفات: ٣٨٤.

(٢) مجموع الفتاوى: ١٧ : ٢٣٦ ـ ٢٣٧ جمع وترتيب عبدالرحمن بن قاسم وابنه محمد.

﴿خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ﴾ [1].

قال ابن عباس: خلق الأرض في يوم الأحد والإثنين، وبه قال عبدالله بن سلام، والضحاك، ومجاهد، وابن جريج، والسدي، والأكثرون.

وقال مقاتل: في يوم الثلاثاء والأربعاء.

قال: وقد أخرج مسلم حديث أبي هريرة:

«خلق الله التربة يوم السبت ..».

قال: وهذا الحديث مخالف ما تقدم، وهو أصح. فصحح هذا لظنه صحة الحديث، إذ رواه مسلم..

ثم ذكر قولا ثالثا في ابتداء الخلق: أنه يوم الإثنين، وقال ابن إسحاق: وهذا تناقض. وذكر أن هذا قول أهل الإنجيل، والابتداء بيوم الأحد قول أهل التوراة، وهذا النقل غلط على أهل الإنجيل، كما غلط من جعل الأول إجماع أهل العلم من المسلمين. وكأن هؤلاء ظنوا أن كل أمة تجعل اجتماعها في اليوم السابع من الأيام السبعة التي خلق الله فيها العالم، وهذا غلط، فإن المسلمين إنما اجتماعهم في آخر يوم خلق الله فيه العالم، وهو يوم الجمعة، كما ثبت في الأحاديث الصحيحة.

قول شيخ الإسلام ابن تيمية:

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية [2]: روى مسلم: «خلق الله التربة يوم السبت ..».

ونازعه فيه من هو أعلم منه، كيحيى بن معين، والبخاري، وغيرهما، فبينوا أن هذا غلط، ليس هذا من كلام النبي صلى الله عليه وسلم.

---

(١) سورة فصلت: اية ٩.

(٢) المرجع السابق: ١ : ٢٥٦ - ٢٥٧

والحجة مع هؤلاء، فإنه قد ثبت بالكتاب والسنة والإجماع: أن الله تعالى خلق السموات والأرض في ستة أيام، وأن آخر ما خلقه هو آدم، وكان خلقه يوم الجمعة، وهذا الحديث المختلف فيه يقتضي أنه خلق ذلك في الأيام السبعة، وقد روي إسناد أصح من هذا: أن أول الخلق كان يوم الأحد.

قلت: أين هو ذلك الإسناد الأصح؟!.

وقال [1]: وإذا كان آخر الخلق كان يوم الجمعة دل على أن أوله كان يوم الأحد، لأنها ستة.

وأما الحديث الذي رواه مسلم .. فهو حديث معلول، قدح فيه أئمة الحديث كالبخارى، وغيره.

قال البخاري: الصحيح أنه موقوف على كعب.

قلت: قول البخاري ـ كما سيأتي ـ : قال بعضهم عن أبي هريرة عن كعب، وهو أصح، فأين هذا من ذاك؟!.

قال: وقد ذكر تعليله البيهقي أيضا، وبينوا أنه غلط، ليس مما رواه أبوهريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهو مما أنكر الحذاق على مسلم إخراجه إياه ..

ونقل قول أبي الفرج بن الجوزي الذي سبق ذكره ..

وقال: [2]: طعن فيه من هو أعلم من مسلم، مثل يحيى بن معين، ومثل البخاري، وغيرهما، وذكر البخاري أن هذا من كلام كعب الأحبار.

وقال: وقد بين البخاري أن هذا غلط [3].

قلت: قول البخاري ليس كذلك ـ كما سبق ـ وسيأتي ذكره والأقوال في معناه.

---

(١) المرجع السابق: ١٧ : ٢٣٥ ـ ٢٣٦، وانظر: توجيه النظر ١٣٦.

(٢) مجموع الفتاوي: ١٨ : ١٨.

(٣) المرجع السابق: ٧٣.

قال [1]: وطائفة اعتبرت صحته، مثل أبي بكر بن الأنباري، وأبي الفرج ابن الجوزي، وغيرهما، والبيهقي وغيره وافقوا الذين ضعفوه، وهذا هو الصواب، لأنه قد ثبت بالتواتر أن الله خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام، وثبت أن آخر الخلق كان يوم الجمعة، فيلزم أن يكون أول الخلق يوم الأحد، وهكذا هو عند أهل الكتاب، وعلى ذلك تدل أسماء الأيام، وهذا هو المنقول الثابت في أحاديث وآثار أخر.

ولو كان أول الخلق يوم السبت وآخره يوم الجمعة، لكان قد خلق في الأيام السبعة، وهو خلاف ما أخبره به القران، مع أن حذّاق أهل الحديث يثبتون علة هذا الحديث من غيره هذه الجهة، وأن رواية فلان غلط فيه، لأمور يذكرونها، وهذا الذي يسمى معرفة علل الحديث يكون الحديث إسناده في الطاهر جيد، ولكن عرف من طريق آخر: أن روايه غلط فرفعه وهو موقوف، أو أسنده وهو مرسل، أو أدخل عليه حديثاً في حديث، وهذا فن شريف، وكان يحيى بن سعيد الأنصاري، ثم صاحبه علي بن المديني، ثم البخاري، من أعلم الناس به، وكذلك الإمام أحمد، وأبوحاتم، وكذلك النسائي، والدارقطني، وغيرهم، وفيه مصنفات معروفة.

قلت: وسيأتي قول مسلم رحمه الله في مقدمة كتابه «التمييز» حيث يكشف لنا بجلاء ووضوح عن مكانته في مجال النقد في أحاديث الثقات، وأن الهدف تنقيتها من الأوهام والأخطاء.

وله كذلك: «كتاب أوهام المحدّثين» [2] وكتاب العلل [3]وغير ذلك مما يطول الحديث في ذكره.

---

(١) المرجع السابق: ١٨ ـ ١٩.

(٢) انظر: تذكرة الحفاظ: ٥٩٠.

(٣) انظر: المرجع السابق، والرسالة المستطرفة: ١٤٧.

قول الحافظ ابن كثير:

وقال الحافظ ابن كثير: هذا الحديث من غرائب صحيح مسلم، وقد تكلم عليه ابن المديني، والبخاري، وغير واحد من الحفاظ، وجعلوه من كلام كعب، وأن أبا هريرة إنما سمعه من كلام كعب الأحبار، وإنما اشتبه على بعض الرواة، فجعلوه مرفوعا، وقد حرر ذلك البيهقي [(١)].

وقال في تفسير قوله تعالى:

﴿ إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ﴾ [(٢)].

يخبر الله تعالى أنه خلق العالم، سماواته وأرضه، وما بين ذلك في ستة أيام، كما أخبر بذلك في غير ما آية من القران، والستة الأيام هي:

الأحد، والاثنين، والثلاثاء، والأربعاء، والخميس، والجمعة، وفيه اجتمع الخلق كله، وفيه خلق ادم عليه السلام.

واختلفوا في هذه الأيام، هل كل يوم منها كهذه الأيام، كما هو المتبادر إلى الأذهان؟.

أو كل يوم كألف سنة، كما نص عليه مجاهد، والإمام أحمد، ويروي ذلك من رواية الضحاك، عن ابن عباس؟.

فأما يوم السبت فلم يقع فيه خلق، لأنه اليوم السابع، ومنه سمي السبت، وهو القطع.

فأما الحديث الذي رواه الإمام أحمد في مسنده فقد رواه مسلم ابن الحجاج في صحيحه، والنسائي من غير وجه عن حجاج، وهو ابن محمد الأعور، عن ابن جريج به، وفيه استيعاب الأيام السبعة، والله تعالى قد قال: ﴿في ستة أيام﴾.

---

(١) تفسير ابن كثير: ١ ٦٩.

(٢) سورة الأعراف: اية ٥٤.

ولهذا تكلم البخاري، وغير واحد من الحفاظ في هذا الحديث، وجعلوه من رواية أبي هريرة عن كعب الأحبار، ليس مرفوعا، قال: وهو الأصح [(١)].

وقال فيما ورد في خلق السموات والأرض وما بينهما، بعد أن ذكر رواية أحمد: وهكذا رواه مسلم عن سريج بن يونس، وهارون بن عبدالله، والنسائي عن هارون ويوسف ابن سعيد، ثلاثتهم عن حجاج بن محمد المصيصي الأعور، عن ابن جريج به مثله سواء.

وقد رواه النسائي في التفسير عن إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، عن محمد بن الصباح، عن أبي عبيدة الجداد، عن الأخضر بن عجلان، عن ابن جريج، عن عطاء بن أبي رباح، عن أبي هريرة: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ بيدي، فقال: «يا أبا هريرة، إن الله خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام، ثم استوى على العرش يوم السابع، وخلق التربة يوم السبت ..».

وذكر تمامه بنحوه، فقد اختلف فيه على ابن جريج.

وقد تكلم في هذا الحديث علي بن المدني، والبخاري، والبيهقي، وغيرهم من الحفاظ:

قال البخاري في التاريخ: وقال بعضهم: عن كعب، وهو أصح.

يعني أن هذا الحديث مما سمعه أبوهريرة، وتلقاه من كعب الأحبار، فإنهما كانا يصطحبان ويتجالسان للحديث، فهذا يحدثه عن صحفه، وهذا يحدثه بما يصدقه عن النبي صلى الله عليه وسلم، فكان هذا الحديث مما تلقاه أبوهريرة عن كعب عن صحفه، فوهم بعض الرواة فجعله مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وأكد رفعه بقوله:

أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي.

---

(١) تفسير ابن كثير: ٢ : ٢٢٠، ٤ : ٩٤.

ثم في متنه غرابة شديدة، فمن ذلك أنه ليس فيه ذكر خلق السموات، وفيه قصة خلق الأرض وما فيها في سبعة أيام، وهذا خلاف القران، لأن الأرض خلقت في أربعة أيام، ثم خلقت السموات في يومين من دخان! [١]

قلت: وتلك شبهات تداولها الكثيرون، وزادوا عليها، مما جعلني أرد الشبه والمزاعم كلها، وأعقب عليها بما يدحضها وفق أقوال أهل الحديث رواية ودراية!.

زعم صاحب المنار:

وزعم صاحب المنار أن هذا الحديث من الإسرائيليات، حيث قال:

فإن قيل: قد ورد في الأخبار والآثار: أن هذه الأيام الستة هي من أيام دنيانا، واقتصر عليه بعض مفسرينا .. وذكر الحديث .. وقال:

وهذا ظاهر في أن الخلق كان جزافاً، ودفعة واحدة لكل نوع في يوم من أيامنا القاصرة.

فالجواب: أن كل ما روي في هذه المسألة من الأخبار والآثار مأخوذ من الإسرائيليات، لم يصح فيها حديث مرفوع!.

وحديث أبي هريرة هذا، وهو أقواها مردود بمخالفة متنه لنص كتاب الله!.

وأما سنده فلا يغرنّك رواية مسلم له به، فهو قد رواه كغيره عن حجاج بن محمد الأعور المصيصي، عن ابن جريج، وهو قد تغير في آخر عمره، وثبت أنه حدّث بعد اختلاط عقله، كما ني تهذيب التهذيب وغيره!.

ثم قال: والظاهرة أن هذا الحديث مما حدّث به بعد اختلاط!.

ونقل قول ابن كثير: وقال: فيكون رفع أبي هريرة له من خلط حجاج بن الأعور!.

---

(١) البداية والنهاية: ١٧ وانظر: الفتح الرباني: ٢٠ : ٨ ـ ٩

وقد هدانا الله من قبل إلى حمل بعض مشكلات أحاديث أبي هريرة المعنعنة عن الرواية عن كعب الأحبار، الذي أدخل على المسلمين شيئا كثيرا من الإسرائيليات الباطلة والمخترعة!.

وخفي على كثير من المحدّثين كذبه ودجله لتعبده!.

وقد قويت حجتنا على ذلك بطعن أكبر الحفاظ في حديث مرفوع عزي إليه فيه التصريح بالسماع [١].

على أن رواة التفسير بالمأثور أخرجوا عن كعب خلاف هذا، كراوية ابن أبي شيبة عنه أنه قال:

(بدأ الله بخلق السموات والأرض يوم الأحد، والإثنين، والثلاثاء والأربعاء، والخميس، والجمعة، وجعل كل يوم ألف سنة).

وثمة آثار أخرى عن مفسري السلف في تقدير اليوم منها بألف سنة.

منها: رواية الضحاك عن ابن عباس، ومثله عن مجاهد وأحمد بن حنبل.

وهذا دليل على أنهم، وإن سموا تلك الأيام بأسماء أيامنا، فإنهم لا يعنون أنها منها، على أن الخمسة الأولى مأخوذة من أسماء الأعداد الأولى.

وفي حديث أبي هريرة عند أحمد ومسلم وغيرهما: أن آدم خلق يوم الجمعة، فإذا لم يكن هذا مما رواه عن كعب من الإسرائيليات، فلا خلاف في أن خلق آدم قد كان بعد أن تم خلق الأرض، وصارت أيامها كما نعلم، فنقول:

إن الله أعلم ورسوله: أن ذلك هو الذي سمي ذلك بالجمعة، والظاهر أنه لا يعد من الأيام الأربعة التي خلقت فيها الأرض كما في سورة حم فصلت.

---

(١) تفسير المنار: ٨ : ٤٤٩.

يعني قوله تعالى:

﴿ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِن فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَاتَهَا فِيٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ ﴿١٠﴾ ﴾ [1].

تقليد أعمى:

وقلد أبو رية شيخه فقال:

ومن العجيب أن أبا هريرة قد صرح في هذا الحديث (بسماعه) من النبي صلى الله عليه وسلم، وأنه أخذ بيده حتى حدّثه به!.

وإني لأتحدّى الذين يزعمون أنهم على شيء من علم الحديث عندنا، وجميع من هم على شاكلتهم في غير بلادنا أن يحلوا لنا هذا المشكل!.

إن الحديث صحيح السند على قواعدهم ـ لا خلاف في ذلك ـ وقد رواه مسلم في صحيحه، ولم يصرح بسماعه من النبي فقط، بل زعم أن رسول الله قد أخذ بيده وهو يحدّث به!.

وقد قضى أئمة الحديث بأن هذا الحديث مأخوذ عن كعب الأحبار، وأنه مخالف للكتاب العزيز، فمثل هذه الرواية تعدّ ولا ريب كذباً صراحاً، وافتراء على رسول الله، فما حكم من يأتي بها؟!.

وهل تدخل تحت حكم حديث الرسول:

«من كذب علي فليتبوأ مقعده من النار؟» [2].

إني والله لفي حاجة إلى الانتفاع بعلمهم في هذا الحديث وحده الذي

---

(١) صورة فصلت: اية ١٠

(٢) الحديث: «من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار» حديث متواتر، انظر: نظم المتناثر في الحديث المتواتر: ٢٠ ـ ٢٤، ولكن أبا رية يخالف، ويزعم أنه ليس بهذا اللفظ. انظر: أضواء على السنة: ٦١ ـ ٦٥.

يكشف ولا ريب عن روايات أبي هريرة التي يجب الاحتياط الشديد في تصديقها!.

وقد بلغ من دهاء كعب الأحبار واستغلاله لسذاجة أبي هريرة وغفلته، أن كان يلقّنه ما يريد بثه في الدين الإسلامي من خرافات وترهات، حتى إذا رواها أبوهريرة عاد هو فصدّق أبا هريرة .. وذلك، ليؤكد هذه الإسرائيليات، وليمكّن لها في عقول المسلمين، كأن الخبر قد جاء عن أبي هريرة، وهو في الحقيقة عن كعب الأحبار [١].

وتلك شبهات أخرى تقوم على التقليد الأعمى، أقل ممن سبق، تتعرّى حقيقتها لأول وهلة، بعد بيان ما نحن بصدد الحديث عنه!.

قول الدكتور محمد أبو شبهة:

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فقد كتب فضيلة الأستاذ الدكتور محمد أبو شبهة، الذي تعلم على يديه الكثيرون، وتخرج أيضا على يديه الأساتذة الكثيرون من جامعة الأزهر الشريف وغيرها من جامعات العالم الإسلامي، يقول [٢]:

هذا الحديث قد تنبه اليه المحدّثون من قديم الزمان وأعلّوه وتكلموا فيه، فمنهم من قال: إنه غير ثابت، لأن إسماعيل بن أمية إنما أخذه عن إبراهيم بن يحيى، وإبراهيم لا يحتج به، فقد سئل عنه علي بن المديني شيخ البخاري فقال:

وما أرى إسماعيل بن أمية أخذ هذا إلا من إبراهيم بن أبي يحيى، وإبراهيم هذا قال فيه الإمام أحمد:

كان قدريا معتزلياً جهمياً، كل بلاء فيه، ترك الناس حديثه، وكان يضع.

(١) أضواء على السنة: ٢٠٩ ـ ٢١٠.

(٢) دفاع عن السنة: ٥٨ وما بعدها بتصرف، ط ١٩٦٧

وقال ابن معين: كذاب رافضي.

فمثل هذا السند لا يثبت متن الحديث، ولا المشابكة المسلسل بها، بسبب وجود إبراهيم في السند صرحة أو تدليسا.

وإذا كان الحديث مختلقاً مكذوباً على النبي وعلى أبي هريرة ومن جاء بعده من الثقات، فلا يصح أن يرتّب عليه باحث حكما هو فرع عن ثبوته.

ومنهم من أنكر رفع الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وأن أبا هريرة إنما أخذه من كعب الأحبار، وأن بعض الرواة وهم في رفعه، والأصل وقفه على كعب، وإلى هذا ذهب إمام الأئمة البخاري في تاريخه فقال:

رواه بعضهم عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن كعب الأحبار، وهو الأصح!. ووافقه على هذا العلامة ابن كثير ..!

ومهما يكن من شيء فأبوهريرة بريء مما غمزه أبو رية ولمزه واتهمه به من رفع الحديث إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، والكذب عليه، حتى صار يتهكم بأبي هريرة ما شاء له هواه أن يتهكم، ويزيد في ذلك ويعيد، لأنه إن كان الأمر كما قال ابن المديني ومن تابعه فيكون أبوهريرة بريئا كل البراءة من تبعة هذا الحديث. ويكون كل ما نسب إلى أبي هريرة في الحديث من لفظه ومن سماعه وقوله: «أخذ رسول الله بيدي» غير ثابت، ولا يعدو أن يكون مجرد افتراء قصد به الواضع التلبيس والتمويه، وإظهار الباطل المزور في صورة الحق الثابت المؤكد.

وإن كان الأمر كما قال البخاري، وابن كثير، فيكون أبوهريرة بريئا من تبعة رفعه، وأنه لم يقل: «سمعت رسول الله .. ولا أخذ بيدي ..» الخ، وإنما الواهم توهم الرفع فرفعه وأكّده بهذا.

أقول: لمذا لم يذكر أستاذنا الذين رووا الحديث وصححوه؟!.

ولماذا صدّر قوله هذا بأن هذا الحديث قد تنبه إليه المحدّثون من قديم الزمان وأعلّوه؟!.

على كل، فها نحن نرد هذه الشبهات، وندحض تلك المفتريات!

الفصل الثاني
دفاع عن السند والمتن

تمهيد:

ونظرا لأن الشبهات السابقة الموجهة إلى السند تنحصر في البعض، أكتفي هنا برد هذه الشبهات، فأقول وبالله التوفيق.

هذا حجاج بن محمد المصيصي:

ونبدأ بالحديث عن حجاج بن محمد المصيصي الأعور، حتى نعرف مكانة هذا الراوي عند المحدّثين، ونتبين أنه لم ينقل الرواة عنه بعدما اختلط:

يقول ابن حجر [1]: حجاج بن محمد المصيصي الأعور، أبومحمد مولى سليمان بن مجالد، ترمذي الأصل، سكن بغداد، ثم تحول إلى المصيصة.

روى عن حريز بن عثمان، وابن أبي ذئب، وابن جريج، والليث، وشعبة، ويونس ابن أبي إسحاق، وإسرائيل بن يونس، وحمزة الزيات، وجماعة.

وعنه: أحمد، ويحيى بن معين، ويحيى بن يحيى، وأبوعبيد، وأبومعمر الهذلي، وأبوخيثمة، والنفيلي، وقتيبة، وصاعقة، والذهلي، وابن المنادي، والدوري، وخلق.

وروى عنه أبوخالد الأحمر، وهو من أقرانه.

---

(١) تهذيب التهذيب: ٢ : ٢٠٥ وما بعدها.

قال أحمد: ما كان أضبطه وأشد تعاهده للحروف، ورفع أمره جدا.

وقال مرة: كان يقول: حدثنا ابن جريج، وإنما قرأ على ابن جريج، ثم ترك ذلك، فكان يقول: قال ابن جريج، وكان صحيح الأخذ.

وقال أحمد أيضا: سمع التفسير من ابن جريج إملاء، وقرأبقية الكتب.

وقال صالح بن أحمد: سئل أبي أيما أثبت: حجاج، أو الأسود بن عامر؟ فقال: حجاج.

وقال الزعفراني: سئل ابن مقبل: أيما أحب إليك: حجاج، أو أبوعاصم؟

فقال: حجاج.

وقال المعلى الرازي: قد رأيت أصحاب ابن جريج، ما رأيت فيهم أثبت من حجاج. وقال علي بن المديني والنسائي: ثقة.

وقال أبوإبراهيم إسحاق بن عبدالله السلمي: حجاج نائماً أوثق من عبدالرزاق يقظان.

وقال ابن سعد: تحول إلى المصيصة، ثم قدم بغدا في حاجة له، فمات بها سنة (٢٠٦ هـ)، كان ثقة صدوقا إن شاء الله، وكان قد تغير في آخر عمره حين رجع إلى بغداد.

وقال إبراهيم الحربي: أخبرني صديق لي قال: لما قدم حجاج الأعور آخر قدمة إلى بغدا خلط، فرأيت يحيى بن معين عنده، فرآه يحيى خلط، فقال لابنه: لا تدخل عليه أحداً، قال: فلما كان بالعشي دخل الناس فأعطوه كتاب شعبة. فقال: حدثنا شعبة عن عمرو بن مرة، عن عيسى بن مريم، عن خيثمة، فقال يحيى لابنه: قد قلت لك...

وذكر ابن حجر أنه قد ورد في ترجمة سنيد بن داود عن الخلال ما يدل على أن حجاجا حدّث في حال اختلاطه..

قلت: وسنيد بن داود المصيصي أبوعلي المحتسب، واسمه الحسين، وسنيد لقب [١]، ذكره الذهبي في الضعفاء، وضعّفه أبوحاتم [٢]، وقال أبوداود: لم يكن بذاك، وقال النسائي: الحسين بن داود ليس بثقة [٣]

قال عبدالله بن أحمد عن أبيه: رأيت سنيداً عن حجاج بن محمد، وهو يسمع منه كتاب الجامع لابن جريج، أخبرت عن الزهري، وأخبرت عن صفوان بن سليم، وغير ذلك، قال فجعل سنيد يقول لحجاج: يا أبا محمد، قل: ابن جريج عن الزهري، وابن جريج عن صفوان بن سليم، قال فكان يقول له هكذا، ولم يحمده أبي فيما يصنع بحجاج، وذمه على ذلك، قال أبي: وبعض تلك الأحاديث التي كان يرسلها ابن جريج أحاديث موضوعة كان ابن جريج لا يبالي عن من أخذها، وحكى الخلال عن الأثرم نحو ذلك، ثم قال الخلال: وروي أن حاجاجا كان هذا منه في وقت تغيره، ويرى أن أحاديث الناس عن حجاج صحاح الا ما روى سنيد [٤].

ومن ثم قال ابن حجر: وقد وثقه أيضا ـ أي حجاج بن محمد المصيصي ـ مسلم. والعجلي، وابن قانع، ومسلم بن قاسم.

وذكره ابن حسان في الثقات، وقال): مات في ربيع الأول [٥].

هذا هو حجاج بن محمد المصيصي الأعور..

---

(١) المرجع السابق: ٤ : ٢٤٤

(٢) المغني في الضعفاء: ١ : ٢٨٦.

(٣) ميزان الاعتدال: ٢ : ٢٣٦

(٤) تهذيب التهذيب: ٤ : ٢٤٤

(٥) تهذيب التهذيب: ٢ : ٢٠٦ وانظر: ميزان الاعتدال: ١ : ٤٦٤

وسبق أن ذكرنا ما قاله صاحب المنار: من أن الظاهر أن الحديث مما حدث به بعد اختلاطه!.

وهنا تأخذنا الدهشة من تقرير هذا، وأنى له ذلك؟!.

والمحدّثون الذين رووا هذا الحديث يعلمون ذلك جيدا، ولم ينقلوا عنه بعدما اختلط ـ كما عرفنا ـ ولهم مكانتهم التي لا يدانيهم فيها صاحب المنار وأمثاله، فاستظهاره هذا لم يسلم له بحال!.

بل نجد تضار به في ذكر الاسم واضحا حيث قدّم فيه وأخّر!.

وطعن في الصحابي الجليل أبي هريرة رضي الله عنه، لأنه واقع في تأثير رد الحديث بمجرد تحكيم العقل القاصر في النقل، وبمجرد التقليد في رد الحديث!.

مكانة الإمام مسلم في هذا المقام:

وقبل أن نذكر موقف النقاد وأهل الاختصاص في هذا الأمر، والحكم في حديث من رمي بالاختلاط من الثقات، والقول الفصل في ذلك، نذكر مكانة الإمام مسلم في هذا المقام، في قوله في مقدمة كتابه: «التمييز» (١):

فإنك يرحمك الله ذكرت أن قبلك قوما، ينكرون قول القائل من أهل العلم إذا قال: هذا حديث خطأ، وهذا حديث صحيح، وفلان يخطىء في رواية حديث كذا، والصواب ما روى فلان بخلافه.

وذكرت أنهم استعظموا ذلك من قول من قاله، ونسبوه إلى اغتياب الصالحين من السلف الماضين، وحتى قالوا:

إن من ادعى تمييز خطأ روايتهم من صوابها متخرص بما لا علم له به، ومدع علم غيب لا يوصل إليه.

---

(١) كتاب التمييز: ٢٣ وما بعدها، تحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي.

واعلم وفقنا الله وإياك أنه لولا كثرة جهلة العوام [1]، مستنكري الحق رواية[2] بالجهالة، لما بان فضل عالم على جاهل، ولا تبين علم من جهل.

ولكن الجاهل ينكر العلم لتركيب الجهل فيه، وضد العلم هو الجهل. فكل ضد ناف لضده، دافع له لا محالة، فلا يهولنك استنكار الجهال، وكثرة الرعاع، لما خص به قوم حرموه، فإن اعتداد [3] العلم دائر إلى معدنه، والجهل واقف على أهله.

وسألت أن أذكر لك في كتابي رواية أحاديث، مما وهم قوم في روايتها، فصارت تلك الأحاديث عند أهل العلم في عداد الغلط والخطأ، ببيان شاف أبينها لك، حتى يتضح لك ولغيرك ـ مما سبيله طلب الصواب، سبيلك ـ غلط من غلط، وصواب من أصاب منهم فيها، وسأذكر لك إن شاء الله من ذلك ما يرشدك الله، وتجهم على أكثر مما أذكره لك في كتابي، وبالله التوفيق.

فمنهم: الحافظ [4] المتقن الحفظ، المتفوي لما يلزم توقيه فيه.

ومنهم: المتساهل المشيب حفظه بتوهم بتوهمه، أو تلقين يلقنه من غيره، فيخلطه بحفظه [5]، ثم لا يميزه عند أدائه إلى غيره.

ومنهم: من همه حفظ متون الأحاديث، دون أسانيدها، فيتهاون بحفظ الأثر، يتخرصها من بعده، فيحيلها بالتوهم على قوم غير الذين أدى إليه عنهم.

---

(١) في الأصل: جملة العوام، يقول المحقق: ولعل ما أثبتناه أقرب إلى الصواب.

(٢) يقول المحقق: كذا في الأصل (ورايه).

(٣) في الأصل: يقول المحقق: ولعل الأوضح ما أثبتناه، وانظر: مقدمة صحيح مسلم: ٢٨ إذ جاء فيها: إن الذي يحمله على روايتها والاعتداد بها إرادة التكثر بذلك.

(٤) نقل الدكتور همام عبدالرحيم سعيد في: العلل في الحديث: ٢٤ عن الإمام مسلم: وبعد، فإن الناس متباينون في حفظهم لما يحفظون، وفي نقلهم لما ينقلون، فمنهم الحافظ .. الخ.

(٥) ليس في المرجع السابق قوله: فيخلطه بحفظه، ثم لا يميزه عن أدائه إلى غيره وكان على المحقق أن يذكر تلك الفروق!.

ولست هنا في مجال بيان مكانة الإمام مسلم في هذا المقام، ففي هذا القول ما يكشف لنا بجلاء ووضوح عن مكانة الإمام مسلم في نقد الأحاديث وتنقيتها من الأوهام والأخطاء.

موقف النقاد وأهل الاختصاص:

وإذا كنا قد عرفنا قول يحيى بن معين لابن حجاج حين خلط: لا تدخل عليه أحداً، فإن هذا هو موقف المحدّثين من الاختلاط، وإليك ما ذكره البرذعي في مسائله لأبي زرعة الرازي، حيث قال:

قلت لأبي زرعة: قرة بن حبيب تغير؟ فقال: نعم، كنا أنكرناه بآخره، غير أنه كان لا يحدّث إلا من كتابه، ولا يحدّث حتى يحضر ابنه، ثم تبسم، فقلت: لم تبسمت؟.

قال: أتيته ذات يوم وأبوحاتم، فقرعنا عليه الباب، واستأذنا عليه، فدنا من الباب ليفتح لنا، فإذا ابنته قد لحقت، وقالت: يا أبت، إن هؤلاء أصحاب الحديث، ولا آمن أن يغلطوك، أو أن يدخلوا عليك ما ليس من حديثك، فلا تخرج إليهم، حتى يجيء أخي، تعني علي بن قرة، فقال لها: أنا أحفظ فلا أمكنهم ذاك، فقالت: لست أدعك تخرج إليهم، فإني لا آمنهم عليك.

فما زال قرة يجتهد، ويحتج عليها في الخروج، وهي تمنعه، وتحتج عليه في ترك الخروج، إلى أن يجيء علي بن قرة، حتى غلبت عليه، ولم تدعه.

قال أبو زرعة: فانصرفنا وقعدنا حتى وافى ابنه علي.

وقال: فجعلت أعجب من صرامتها، وصيانتها أباها [(١)].

هذا الموقف كسابقه يسلط ضوءاً باهراً على قضية الاختلاط، سواء من

---

(١) العلل في الحديث: دراسة منهجية في ضوء شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي: ٩٨ - ٩٩ نقلا عن: الضعفاء والمتروكون لأبي زرعة الرازي: مسائل البرذعي له: لوحة ١٥٤ ب.

جانب النقاد الذين يكشفون على الرواة، كما يكشف الطبيب على مرضاه، أو من جانب أهل المختلط وذويه، الذين هم خير عون للناقد على مهمته.

وهناك مواقف أخرى للمحدّثين من الاختلاط يطول فيها الحديث، وهذا فن عزيز مهم [1].

الحكم في حديث من رمي بالاختلاط من الثقات:

وفصل المحدّثون القول في ذلك [2].

فما سمع منهم قبل الاختلاط يقبل ويحتج به.

أما ما سمع بعد الاختلاط، أو أشكل أمره، فلم يدر هل أخذ عنه قبل الاختلاط أو بعد فإنه يرد ولا يقبل [3]. ويتميز ذلك بالراوي عنه.

ومن القرائن التي تتميز بها الرواية قبل الاختلاط أن يكون الحديث من رواية الكبار من أصحاب الراوي المختلط، أي الذين علم أنهم سمعوا منه في وقت مبكر، وإن لم ينص على تاريخ سماعهم. فقد وجدناهم يصرحون بصحة رواية هؤلاء، مثل عطاء ابن السائب. قال الخطيب: قد اختلط في آخر عمره، فاحتج أهل العلم براوية الأكابر عنه، مثل سفيان الثوري، وشعبة، لأن سماعهم منه كان في الصحة، وتركوا الاحتجاج برواية من سمع منهم أخيراً [4].

قال التهانوي: قلت: فرواية الكبار من أصحاب المختلط محمولة على الصحة [5].

---

(١) انظر: فتح المغيث: ٤٨٥ شرح الألفية للعراقي؛ ٤ : ١٥٣

(٢) منهج النقد في علوم الحديث: ١٣٣ وما بعدها بتصرف

(٣) انظر: علوم الحديث: ٣٥٢، والاغتباط: ٣

(٤) الكفاية: ١٣٧

(٥) إنهاء السكن لمن يطالع إعلاء السنن: ٩٨

القول الفصل:

وقال ابن الصلاح:

واعلم أن من كان من هذا القبيل محتجاً به في الصحيحين، أو أحدهما، فإنا نعرف على الجملة أن ذلك مما تميّز، وكان مأخوذاً عنه قبل الاختلاط [1].

وهذا جواب سديد، أيده العلماء وقرروه في مصنفاتهم [2]، يشهد له إجماع العلماء على تلقي أحاديث الكتابين بالقبول. ولهذا قال المرحوم الشيخ أحمد شاكر:

الحق الذي لا مرية فيه عند أهل العلم بالحديث من المحققين، وممن اهتدى بهديهم، وتبعهم على بصيرة من الأمر، أن أحاديث الصحيحين صحيحة كلها، ليس في واحد منها مطعن أو ضعف، وانما انتقد الدارقطني وغيره من الحفاظ بعض الأحاديث، على معنى أن ما انتقدوه لم يبلغ في الصحة الدرجة العليا التي التزمها كل واحد منهما في كتابه، وأما صحة الحديث في نفسه فلم يخالف أحد فيها، فلا يهولنك إرجاف المرجفين، وزعم الزاعمين: أن في الصحيحين أحاديث غير صحيحة، وتتبع الأحاديث التي تكلموا فيها، وانقدها على القواعد الدقيقة التي سار عليها أئمة أهل العلم، واحكم عن بينة، والله الهادي إلى سواء السبيل [3].

مكانة مسلم وصحيحه:

وإليك بعض ما قيل في الإمام مسلم وصحيحه [4]:

قال محمد بن إبراهيم: سمعت أحمد بن سلمة يقول: رأيت أبا زرعة وأبا

---

(١) منهج النقد عن المحدثين: ١٣٤

(٢) المرجع السابق، وانظر: شرح الألفية: ٤ : ١٦١، وفتح المغيث: ٤٨٦، والتدريب: ٥٢٨.

(٣) الباعث الحثيث: ٣٥.

(٤) الجرح والتعديل: ٨ : ١٨٢ ـ ١٨٣، وتاريخ بغداد: ١٣ : ١٠٠ ـ ١٠٤، وطبقات النابلة:=

حاتم يقدمان مسلم بن الحجاج في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما.

وقال أبوعلي الحسين بن علي النيسبابوري: ما تحت أديم السماء أصح من كتاب مسلم بن الحجاج في علم الحديث.

وقال ابن الشرقي: سمعت مسلماً يقول: ما وضعت شيئا في كتابي هذا المسند الا بحجة، وما اسقطت منه شيئاً الا بحجة.

وقال النووي بعد ذكره الرواة عن مسلم: وأجمعوا على جلالته وامامته وورعه وحذقه في هذه الصنعة، وتقدمه فيها وتضلعه منها، ومن أكبر الدلائل على جلالته وإمامته وورعه وحذقه وقعوده في علوم الحديث، واضطلاعه منها، وتفننه فيها: كتابه الصحيح الذي لم يوجد في كتاب قبله ولا بعده - من حسن الترتيب، وتلخيص طرق الحديث بغير زيادة ولا نقصان، والاحتراز من التحويل في الأسانيد عن اتفاقها من غير زيادة، وتنبيهه على ما في ألفاظ الرواة من اختلاف في متن أو إسناد ولو في حرف، واعتنائه بالتنبيه على الروايات المصرحة بسماع المدلسين، وغير ذلك، مما هو معروف في كتابه.

وقال: اعلم أن مسلماً رحمه الله، أحد أعلام أئمة هذا الشأن، وكبار المبرزين فيه، وأهل الحفظ والإتقان، والرحالين في طلبه إلى أئمة الأقطار والبلدان، والمعترف له بالتقدم فيه، بلا خلاف عند أهل الحذق والعرفان، والمرجوع إلى كتابه، والمعتمد عليه، في كل الأزمان..

وقال: ومن حقق نظره في صحيح مسلم رحمه الله، واطلع على ما أودعه في إسناده وترتيبه، وحسن سياقه، وبديع طريقه، من نفاش التحقيق، وجواهر

= ٣٣٧ - ٣٣٩، وتهذيب الأسماء واللغات: القسم الأول: ٢ : ٨٩ - ٩٢، وتهذيب الكمال : ٧ ق ١٢٤ وما بعدها، وتذكرة الحفاظ: ٢: ٥٨٨ - ٥٩٠، والكاشف: ٣ - ١٤٠، والبداية والنهاية: ١١ :) ٣٣ - ٣٥، وتهذيب التهذيب: ١٠ : ١٢٦ - ١٢٨، وشذرات الذهب: ٢: ١٤٤ - ١٤٥، ووفيات الأعيان: ٥ : ١٩٤ - ١٩٥

التدقيق، وأنواع الورع والاحتياط، والتحري في الروايات، وتلخيص الطرق واختصارها، وطبع متفرقها وانتشارها، وكثرة اطلاعه، واتساع روايته، وغير ذلك مما فيه من المحاسن والأعجوبات، واللطائف الظاهرات والخفيات، علم أنه إمام لا يلحقه من بعد عصره، وقل من يساويه، بل يدانيه من أهل دهره، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم.

وقال ابن حجر: حصل لمسلم في كتابه حظ عظيم مفرط، لم يحصل لأحد مثله، بحيث أن بعض الناس كان يفضله على صحيح محمد بن اسماعيل، وذلك لما اختص به من جمع الطرق، وجودة السياق، والمحافظة على أداء الألفاظ، كما هي، من غير تقطيع ولا رواية بمعنى، وقد نسج على منواله خلق من النيسابوريين، فلم يبلغوا شأوه، وحفظت منهم أكثر من عشرين إماماً ممن صنف المستخرج على مسلم، فسبحان المعطي الوهاب...

وعن مكي بن عيدان ـ أحد حفاظ نيسابور ـ أنه قال: سمعت مسلم بن الحجاج رضي الله عنه يقول:

لو أن أهل الحديث يكتبون مائتي سنة الحديث، فمدارهم على هذا المسند. يعني صحيحة [١].

فوائد المستخرجات على صحيح مسلم:

وإذا كنا قد عرفنا أن الحافظ ابن حجر قد حفظ أكثر من عشرين إماماً ممن صنف المستخرج على مسلم، فإننا يجب أن نذكر فوائد هذه المستخرجات، فهي فوائد جليلة وعظيمة ومهمة، فيما نحن بصدد الحديث عنه.

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي: ١ : ١٥

يقول ابن الصلاح: هذه الكتب المخرجة تلتحق بصحيح مسلم في أن لها سمة الصحيح، وإن لم تلتحق به في خصائصها كلها، ويستفاد من مخرجاتهم فوائد:

١ - علو الإسناد.

٢ - وزيادة قوة الحديث بكثرة طرقه.

٣ - وزيادة ألفاظ صحيحة مفيدة [١].

ويقول: إن التخاريج المذكورة على الكتابين يستفاد منها فائدتان:

إحداهما: علو الإسناد.

والثانية: الزيادة على قدر الصحيح، لما يقع فيها من ألفاظ زائدة، وتتمات في بعض الأحاديث، تثبت صحتها بهذه التخاريج، لأنها واردة بالأسانيد الثابتة في الصحيحين، أو أحدهما، وخارجة من ذلك المخرج الثابت [٢].

وقال في بيان علو الإسناد، ومثاله [٣]: لأن مصنف المستخرج لو روى حديثاً مثلاً من طريق البخاري، لوقع أنزل من الطريق الذي رواه به في المستخرج.

مثاله: أن أبا نعيم لو روى حديثاً عن عبدالرزاق من طريق البخارى أو مسلم، لم يصل إليه بأربعة، وإذا رواه عن الطبراني عن الدّبري - بفتح الموحدة - عنه وصل باثنين.

وكذا لو روى حديثاً في مسند الطيالسي، من طريق مسلم، كان بينه وبينه أربعة: شيخان بينه وبين مسلم، ومسلم وشيخه، وإذا رواه عن ابن فارس عن يونس بن حبيب عنه، وصل باثنين.

---

(١) المرجع السابق: ٢٦

(٢) علوم الحديث: ١٩ - ٢٠، وانظر: تدريب الراوي: ١ : ١١٤ - ١١٥

(٣) تدريب الراوي: ١ : ١١٤ - ١١٥، وانظر: توجيه النظر: ١٤١ - ١٤٢

وقد أوصل الإمام السخاوي هذه الفوائد إلى عشرين فائدة [1].

ونقل السيوطي والصنعاني عن ابن حجر: أن للمستخرجات فوائد أخرى لم يتعرض أحد منهم لذكرها:

إحداها: عدالة من أخرج له فيه، لأن المخرج على شرط يلزمه أن لا يخرج إلا عن ثقة عنده.

فالرجال الذين في المستخرج ينقسمون أقساماً:

فمنهم: من ثبتت عدالته قبل هذا المخرج، فلا كلام فيهم.

ومنهم: من طعن فيه في غير هذا المخرج، فينظر في ذلك الطعن: إن كان مقبولاً قادحاً فيقدم، وإلا فلا.

ومنهم: من لا يعرف لأحد قبل هذا المخرج فيه توثيق ولا تجريح، فتخريج من يشترط الصحة لهم، ينقلهم عن درجة من هو مستور إلى درجة من هو موثق، فيستفاد من ذلك صحة أحاديثهم التي يروونها بهذا الإسناد ولو لم تكن في ذلك المستخرج.

الثانية: ما يقع فيها من حديث المدلسين، بتصريح السماع، وهو في الصحيح بالعنعنة.

فقد قدمنا أنا نعلم في الجملة أن الشيخين اطلعا على أنه مما سمعه المدلس عن شيخه، لكن ليس اليقين كالاحتمال.

فوجود ذلك في المستخرج بالتصريح ينفي أحد الاحتمالين.

---

(١) انظر: فتح المغيث: ١ : ٣٦

الثالثة:

ما يقع فيها من أحاديث المختلطين، عمن سمعه منهم قبل الاختلاط، وهو في الصحيح من حديث من اختلط، ولم يبين له سماع ذلك الحديث منه في هذه الرواية قبل الاختلاط أو بعده.

الرابعة:

ما يقع فيها من التصريح بالأسماء المبهمة، والمهملة، في الصحيح، في الإسناد أو في المتن.

الخامسة:

ما يقع فيها من التمييز للمتن المحال به، على المتن المحال عليه.

وذلك في كتاب مسلم كثيراً جدا، فإنه يخرج الحديث على لفظ بعض الرواة، ويحيل باقي ألفاظ الرواة على ذلك اللفظ الذي يورده.

فتارة يقول: «مثله»، فيحمل على أنه نظيره.

وتارة يقول: «نحوه» أو «معناه»، فيحمل على أن فيهما مخالفة بالزيادة والنقص.

وفي ذلك من الفوائد ما لا يخفى.

السادسة:

ما يقع فيها من الفصل للكلام المدرج في الحديث، مما ليس من الحديث، ويكون في الصحيح غير مفصول.

السابعة:

ما يقع فيها من الأحاديث المصرح برفعها، وتكون في أصل الصحيح موقوفة، أو كصورة الموقوفة.

إلى أن قال رحمه الله تعالى: فكملت فوائد المستخرجات بهذه الفوائد التي ذكرناها عشرا [1].

كل علة أعل بها حديث في أحد الصحيحين جاءت رواية المستخرج سالمة منها:

وقال شيخ الإسلام الحافظ أيضاً:

وكل علة أعل بها حديث في أحد الصحيحين جاءت رواية المستخرج سالمة منها، فهي من فوائده، وذلك كثير جدا [2].

سند ابن الجزري:

وقال فضيلة الأستاذ الدكتور محمد السماحي:

بالرجوع إلى ثبت الأمير الكبير الذي ي أجازنا بمحتوياته أستاذنا الشيخ محمد حبيب الله بن ما يأبي الشنقيطي، وجدنا فيه بالسند إلى ابن الجزري، قال:

أنبأنا أبوحفص المزني، وشبك بيدي، أنا ابن الحسن المقدسي، وشبك بيدي، ثنا عمر بن سعيد الحلبي، وشبك بيدي، أنا أبوالفرج الثقفي، وشبك بيدي، أنا الحافظ إسماعيل التميمي، وشبك بيدي، أنا أبومحمد الحسن السمرقندي، وشبك بيدي، أنا أبوبكر أحمد بن عبدالعزيز المكي، وشبك بيدي، أنا أبوالحسن محمد ابن طالب، وشبك بيدي، أبا أبوعمر بن الشرود الصاغاني، وشبك بيدي، قال: شبك، بيدي أبوعبدالعزيز بن الحسن، قال: شبك بيدي إبراهيم بن أبي يحيى وقال:

---

(١) توضيح الأفكار: ١: ٧٢ ـ ٧٣، وانظر تدريب الراوي: ١: ١١٥ . ١١٦.
(٢) تدريب الراوي: ١ : ١١٦ .

شبك بيدي صفوان بن سليم، وقال: شبك بيدي أيوب بن خالد الأنصاري، وقال: شبك بيدي عبدالله بن رافع، قال: شبك بيدي أبوهريرة، وقال: شبك بيدي أبوالقاسم صلى الله عليه وسلم.

وذكر سند ابن الجزري كذلك بطريقة المسلسل بالمشابكة ابن عابد في ثبته: (عقود اللالي في الأسانيد العوالي).

العلماء وهذا المسلسل:

وذكره أيضا اللكنوي محمد عبدالباقي الأيوبي في كتابه: (المناهل المسلسلة في الأحاديث المسلسل) .. ثم قال بعد ذكره للحديث:

أخرجه الديباجي في مسلسلاته .. ثم قال: قال محمد عابد: وقد جمع السخاوي غالب طرق هذا المسلسل، ثم قال: مدار تسلسله على إبراهيم بن يحيى، وهو ضعيف. وأما المتن فصحيح.

ورويناه عن الشمس السخاوي بالسند المذكور في حديث دعاء الفرج: أخبرتني سارة بنت عمر . ثم ساق السند إلى ابن جريج، من طريق حجاج بن محمد المصيصي الأعور، قال ابن جريج:

أخبرنا إسماعيل بن أمية، عن أيوب بن خالد، عن عبدالله بن رافع، عن أبي هريرة، قال: أخذ رسول الله ﷺ الحديث .. قال:

أخرجه مسلم في صحيحيه، والنسائي في تفسيره [1]، وأحمد في مسنده.

---

(١) في الأصل: سننه، وهو خطأ.

الرد بالاحتمالات غير معتد به:

قال ابن الطيب: وصرح بصحته في العقود والجياد والمقاليد والمنح وغيرها، ولم يلتفتوا لكونه تكلم فيه البخاري في التاريخ، وابن المديني، والبيقهي، باحتمال أنه مما رواه أبو هريرة عن كعب الأحبار، لأن رد النقول بالاحتمالات غير معتد به[1].

رد الدكتور محمد السماحي:

وقد رد فضيلة الدكتور محمد السماحي على ضلالات أبي رية فقال[3]:

لم يكن أبوهريرة بحاجة إلى أن يحدّث عن كعب عن رسول الله، حتى يحمل ما عنعنه أبوهريرة على أنه أخذه عن كعب، وأبوهريرة قد غش بذلك الأمة، وانخدع به الصحابة، وكبار التابعين، ونقلوا عنه ما رواه عن كعب على أنه من رسول الله، وأوقع العلماء بعد ذلك في هذا اللبس.

إن الذي قرره العلماء أن الصحابي إذا قال: قال رسول الله، أو عن رسول الله، حمل على السماع، مالم يصرح، أو تقم قرينة على أنه رواه عن صحابي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.-

قال الكمال: إذا قال الصحابي قال عليه الصلاة والسلام حمل على السماع.

وقال القاضي الباقلاني: يحتمله، والإرسال فلا يضر، إذ لا يرسل إلا عن صحابي، ولا يعرف في الأكابر عن الأصاغر روايته عن تابعي إلا كعب الأحبار في الإسرائيليات.

---

(١) أبوهريرة في الميزان: ٢١٧ ـ ٢١٨.

(٢) المرجع السابق: ٢١٥ بعدها بتصرف.

قال شارحه: وتعقّبه السبكي بأن الذي نص عليه القاضي في التقريب: حمل (قال) على السماع، ولم يحك فيه خلافاً، قال السبكي: بل ولا أحفظ عن أحد فيه خلافاً.

وإذا كانت العنعنة من غير الصحابي تحمل على السماع إذا عاصره على قول، أو لاقاه على قول آخر، ما لم يكن مدلّساً، فهل لا تحمل في الصحابي على السماع؟.

قال ابن الحاج في شرح الكمال: قال الحاكم: الأحاديث المعنعنة التي ليس فيها تدليس متصلة بإجماع أهل النقل.

وزاد أبوعمرو الداني: اشتراط أن يكون معروفا بالرواية عنه، والأوجه حذف هذا الشرط.

وقال الخطيب: أهل العلم مجمعون على أن قول المحدّث حدثنا فلان صحيح معمول به إذا كان لقيه وسمع عنه وقال الشيخ زين الدين العراقي: اختلفوا في حكم الإسناد المعنعن: فالصحيح الذي عليه العمل، وذهب إليه الجماهير من أئمة الحديث وغيرهم: أنه من قبيل الإسناد المتصل بشرط سلامة الراوي بالعنعنة من التدليس، وبشرط ثبوت ملاقاته لمن رواه عنه بالعنعنة، ثم قال: وما ذكرنا من اشتراط ثبوت اللقاء هو مذهب ابن المديني، والبخاري، وغيرهما من أئمة هذا العلم.

وأنكر مسلم في حطبة صحيحة اشتراط ذلك، وادّعى أنه قول مخترع، لم يسبق قائله إليه، وأن القول الشائع المتفق عليه من أهل العلم بالأخبار قديماً وحديثاً أنه يكتفي في ذلك أن يثبت كونهما في عصر واحد، وإن لم يأت في خبر قط أنهما اجتمعا وتشافها. قال ابن الصلاح: وفيما قاله مسلم نظر.

أما قوله: على أنه صرح بالسماع في حديث: «خلق الله التربة ..» الخ فهو قول من لا يدري ما يقول!.

وكان حقه أن يعرف أن الذين جزموا ـ على حد قوله ـ بأنه من رواية كعب لم يتهموا أبا هريرة بأنه كذب على الرسول!.

بل حملوا ذلك على أنه معلول فيما دون أبي هريرة!. وقد مر بك رأي البخارى ورأي البيهقي..

فأنت ترى ان المحدثين اعلّوه بأن إسماعيل بن أمية إنما أخذه عن إبراهيم بن أبي يحيى، وإبراهيم أخذه عن أيوب، وقالوا:

إن إبراهيم غير محتج به، ومتابعة موسى بن عبيدة الرَّبذي لم تقوّه، لأن موسى ابن عبيدة ضعيف، والحديث مخالف لما عليه المفسرون والمؤرخون، فهو غير محفوظ!.

لو صح قول ابن المديني كانت رواية إسماعيل له عن أيوب منقطعة:

ولو صح ما قاله ابن المديني من أن إسماعيل إنما أخذه عن إبراهيم، وإبراهيم أخذه عن أيوب، كانت رواية إسماعيل له عن أيوب منقطعة!.

لو صحت رواية ابن الجزري كانت رواية إسماعيل عن أيوب معضلة:

ولو صحت رواية ابن الجزري ـ التي سبق ذكرها ـ من أن إبراهيم بن يحيى إنما أخذه عن صفوان بن سليم، وصفوان أخذه عن أيوب، كانت رواية إسماعيل عن أيوب معضلة!. إذ يكون سقط منها إبراهيم وصفوان من مكان واحد!.

سر إخراج البخاري في التاريخ:

غير أنك لو علمت أن إسماعيل بن أمية توفي سنة ١٤٤هـ، وتوفي إبراهيم سنة ١٨٤هـ وتوفي صفوان سنة ١٣٢هـ، وأيوب بن خالد أخذ عنه إسماعيل بن أمية، كما في الخلاصة، علمت أن الحكم بأن إسماعيل إنما أخذه من إبراهيم اتهام صارخ لإسماعيل بالتدليس في شيء مما رواه!.

لذلك، عدل البخاري فأخرجه في التاريخ في ترجمة أيوب، وقال:

قال بعضهم: عن أبي هريرة عن كعب، وهو أصح. أي أنه وهم فيه أيوب على احتمال، ولم يجرم بخطئه، كما زعم شيخ المحدّثين ـ على زعم الباحث ـ رشيدا!. قال: وهو أصح!.

أفعل التفضيل لا ينفي الصحة:

وأفعل التفضل لم ينف الصحة عن حديث أيوب، فهو من قبيل صحيح وأصح، والأصح مقدم على الصحيح، وهذا هو كلام المحدّثين!.

فلم يشتط صاحبنا الباحث وأستاذه، ويرمون أبا هريرة بالكذب؟ مع أنك قد علمت أن تعليلهم للحديث لم يسلم عند كثيرين من المحدّثين غيرهم، وعلى رأسهم مسلم، والنسائي، وأحمد .. ومخالفة المفسرين له [١] والمؤرخين لا تقوى على رده، ولا تجعله غير محفوظ.

لا تعارض بين الحديث والقران:

وواضح أن الحديث فصّل خلق ما احتوته الأرض واشتملت عليه.[٢] بينما

---

(١) انظر: تفسير القرطبي: ٣٨٤ ـ ٣٨٥، ٧ : ٢١٩، ١٥ : ٣٤٥.

(٢) انظر: جامع الأصول: ٤ : ٢٦

الاية تذكر خلق السموات والأرض جملة، وحينئذ لا يكون تعارض.

يقول الدكتور السماحي: [1] الحديث يقول: «خلق الله عز وجل التربة يوم السبت، وخلق فيها الجبال يوم الأحد» فهذان يومان. «وخلق الشجر يوم الاثنين، وخلق المكروه يوم الثلاثاء» فإذا فسرنا المكروه بآفات الزروع والثمار، كان تقدير الأقوات وما يتعلق بها في يومين، فهذه تمام أربعة أيام.

بقي قوله: «وخلق النور يوم الأربعاء» وهذا ما يتعلق بالسماء، فالنور إنما هو نور الشمس والقمر والكواكب والنجوم. أما قوله: «وبث يها الدواب يوم الخميس».

فأولا: لم يقل (خلق)، وفرق بين الخلق والبث.

وثانيا: لم تكن الدواب من أقوات الأرض بالأصالة، بل إنما خلقت الأقوات لها، فلو قلنا: إن الحديث إنما دل على تفريقها في الأرض، وهذا لا ينافي خلقها قبل ذلك، ولم يقل الحديث: إنه لم يخلق في يوم الإثنين إلا الشجر، وعلى فرض أنه خلقها في يوم الخميس، فلا نسلم أنها من الأقوات المرادة في الاية.

وقوله: «وخلق آدم عليه السلام بعدالعصر من يوم الجمعة في آخر الخلق. في آخر ساعة من ساعات الجمعة. فيما بين العصر إلى الليل»، لا إشكال فيه، بعد قوله:

﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ﴾[2]

فظاهرة: أنه خلق وأعد لبني آدم ما يحتاجون له في الأرض، في تلك الأيام الأربعة، ثم استوى إلى السماء، فقضاهن سبع سموات في يومين، كما

---

(١) أبوهريرة في الميزان: وما بعدها بتصرف.

(٢) سورة البقرة: اية ٢٩

يشير إليه قوله تعالى: (فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِى يَوْمَيْنِ) [1] فخلق ادم خارج عن نطاق الأيام الستة.

وإذاً، فلم يناف الحديث كتاب الله، ولم يتصادر مع ما دل عليه.

بقي أنه لم يتحدث عن قضائه السموات السبع في يومين.

والجواب عليه هيّن كما ترى، فالرسول صلى الله عليه وسلم يذكر أشياء وجدت في أطوار متعاقبة، ولم يكن بصدد بيان ما خلق من أرض وسماء، وسائر مافيهما، فمن أين جاء التعارض؟ قد يقال إن الاية تقول: (وجعل فيها رواسي من فوقها).

بعد قوله: (خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِى يَوْمَيْنِ) [2] وهذا ينافي خلقها في اليوم الثاني، كما جاء في الحديث.

لكن إذا تأملت قوله: (وجعل فيها): علمت أنه لا ينافي خلقها قبل ذلك، فالجبال من الأرض، وخلقها الله في الأرض، معها تضاريس غير مرتبة ولا منسقة، فإرساؤها في مكانها الذي يحفظ توازن الأرض في دورتها، ونقلها من مكان إلى مكان، بعوامل الزلازل والتعرية وغيرها، هو جعلها رواسي، بعد أن لم تكن كذلك .فالمعنى صير فيها رواسي من فوقها، وبارك فيها، وقدر فيها أقواتها، على أن قوله: (فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ) [3] يدل على أن خلق الأرض والجبال، وتصييرها رواسي، ووضع البركة فيها، وتقدير أقواتها، كان في مدة أربعة أيام، من غير فصل، فكأن مبادئها كانت مختلطة في هذه الأطوار، من غير أن ينفصل كل طور عن سابقه تماما.

وبذلك لا يتحقق التعارض بين الحديث والقرآن.

---

(١) سورة فصلت: اية ١٢

(٢) سورة فصلت: اية ٩ ـ ١٠

(٣) سورة فصلت: اية ١٠

الفصل الثالث
دفاع عن أبـي هريرة

تمهيد:

ولولا تلك الطعون الموجهة ضد راوية الإسلام: الصحابي الجليل أبي هريرة رضي الله عنه، ـ كما أسلفنا ـ ما تعرضت لبيان مكانته، ومن هنا كان هذا الدفاع المجمل ضروريّاً، حتى تدحض تلك المفتريات، ويتبين أنه لا وجه للعطن في الحديث من جميع الوجوه التي سبق ذكرها.

لـمـاذا أبوهريرة؟:

الكتاب والسنة صنوان أو توأمان، عليهما تتوقف حقيقة الإيمان، ومنهما تستمد أحكام جميع الأفعال التي يباشرها الإنسان في رحاب الدين.

ومن هنا كان كيد أعداء الاسلام موجهاً إلى هذين المصدرين [١]:

أما كيدهم للكتاب فقد اقتصر على تحريف معناه، لا على تحريف ألفاظه، لأن الله عز وجل قد تكفل بحفظه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿٩﴾﴾ [٢].

ففي هذه الاية الكريمة وعد قاطع من الحق تبارك وتعالى بحفظ الذكر، وهو القران الكريم.

وقد أخبرنا الحق جل شأنه بأن السنة النبوية مبينة للقران:

---

(١) مقدمة دفاع عن أبي هريرة، بتصرف

(٢) سورة الحجر: اية ٩

﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ (١).

﴿ وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٦٤﴾ ﴾ (٢).

ومن ثم فقد باء كيد أعداء الإسلام بالفشل تجاه تحريف ألفاظ القران الكريم ولم ينالوا ما يريدون، إلا أنهم وعلى رأسهم اليهود، اتجهوا نحو السنة النبوية واستطاعوا افتراء بعض الأحاديث وتحريف البعض الآخر، وصنعوا الأسانيد المختلقة المكذوبة، وأشاعوها في الأمة، ولكن الله عز وجل هيأ لسنة نبيه ثلة من العلماء الجهابذة المجاهدين، فكشفوا عن كيدهم، وميزوا الأحاديث الصحيحة من المكذوبة، وهكذا حفظت السنة النبوية المطهرة.

بيد أن اليهود وأعوانهم وأتباعهم لم يلقوا السلاح، ولم يتصرفوا عن حربهم للإسلام، فسلكوا مسلكاً آخر، يقوم على التشكيك في رواة السنة النبوية، ولا سيما المكثرين منهم، وإثارة الشبهات حولهم، والطعن في أمانتهم وصدقهم، بحجة النقد العلمي، والبحث الموضوعي، والرأي الحر!.

وكان نصيب الصحابي الجليل راوية الإسلام، وحبيب المؤمنين، أبي هريرة رضي الله عنه، من هذا الكيد الجديد الشيء الكثير، لأنه رضي الله عليه من أكثر الصحابة رواية للحديث، نظراً لأنه كان من أكثرهم ملازمة للرسول الحبيب المحبوب صلى الله عليه وسلم، فسمع ما لم يسمعه غيره، إضافة إلى مسموعاته من غيره من الصحابة، فصار عنده الشيء الكثير يرويه للناس، ويعلمهم إياه، استجابة لقول الرسول صلى الله عليه وسلم فيما رواه الشيخان وغيرهما عن أبي شريح رضي الله عنه، أنه قال لعمرو إبن سعيد، وهو يبعث البعوث إلى مكة،

---

(١) سورة النحل: اية ٤٤

(٢) سورة النحل: اية ٦٤

ائذن لي أيها الأمير! أحدثك قولاً قام به النبي صلى الله عليه وسلم يوم الفتح، سمعته أذناي ووعاه قلبي، وأبصرته عيناي حين تكلم به: حمد الله، وأثنى عليه، ثم قال:

«إن مكة حرّمها الله، ولم يحرّمها الناس، فلا يحل لامريء يؤمن بالله واليوم الاخر أن يسفك بها دماً، ولا يعضد بها شجرة. فإن أحد ترخّص لقتال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها فقالوا: إن الله قد أذن لرسوله ولم يأذن لكم، وإنما أذن لي فيها ساعة من نهار، ثم عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأمس، وليبلغ الشاهد الغائب».

فقيل لأبي شريح: ما قال عمرو؟ قال: أنا أعلم منك يا أبا شريح، لا يعيذ عاصياً، ولا فارّاً بدم، ولا فارّاً بِخَرْبة (١).

وفي رواية للبخاري عن عبدالرحمن بن أبي بكرة عن أبيه: ذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم قعد على بعيره، وأمسك إنسان بخطامه ـ أو بزمامه ـ قال: «أي يوم هذا؟». فسكتنا، حتى ظننا أنه سيسميه سوى اسمه. قال: «أليس يوم النحر؟». قلنا: بلى. قال: «فأي شهر هذا؟». فسكتنا حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه. فقال: «أليس بذي حجة؟». قلنا: بلى. قال:

«فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم بينكم حرام، كحرمة يومكم هذا، في شهركم هذا، في بلدكم هذا. ليبلغ الشاهد الغائب، فإن الشاهد عسى أن يبلغ من هو أوعى له منه» (٢).

هذا ما يريدون:

لذا استغل خصوم الإسلام، وعلى رأسهم اليهود، كثرة الرواية من أبي

---

(١) البخاري: ٣ ـ العلم (١٠٤) واللفظ له، ومسلم: ١٥ ـ الحج ٤٤٦ (١٣٥٤) والترمذي: (٨٠٩)، (١٤٠٦) والنسائي: ٥ : ٢٠٥، ٢٠٦

(٢) البخاري: ٣ ـ العلم (٦٧)

هريرة رضي الله عنه، واهتبلوها فرصة سانحه، وجعلوها ثغرة ينفذون منها للتشكيك في صدق أبي هريرة، وهم يهدفون من وراء ذلك إلى نبذ مروياته من السنة النبوية المطهرة، فيفوت المسلمين جملة كبيرة من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم! وهذا هو ما يريدون!.

فإذا فرغوا من أبي هريرة تحولوا إلى غيره من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ونقلة سننه إلى الأمة الاسلامية!.

وفي تاريخ بغداد بسند جيد [1]، رجاله من أهل العلم، أن هارون الرشيد رحمه الله سأل «شاكراً» رأس الزنادقة في عصره، حين أراد ضرب عنقه، عن سبب اتخاذ الزنادقة لخطتهم في ابتدائهم مع من يطمعون بتزندقه، بتعليمه كراهية بعض سادات الصحابة، فقال شاكر:

(إنا نريد الطعن في الناقلة، فإذا بطلت الناقلة أوشك أن نبطل المنقول)!.

لا أشنع من ذلك:

حقاً، إن هؤلاء المخذولين [2]، لما أرادوا هذه الشريعة المطهرة ومخالفتها، طعنوا في أعراض الحاملين لها، الذين لا طريق لنا إليها إلا من طريقهم، واستزلوا أهل العقول الضعيفة، والإدراكات الركيكة، بهذه الذريعة الملعونة، والوسيلة الشيطانية، فهم يظهرون السب واللعن لخير الخليقة، ويضمرون العناد للشريعة، ورفع أحكامها عن العباد، وليس في الكبائر، ولا في معاصي العباد أشنع ولا أخنع ولا أبشع من هذه الوسيلة!.

---

(١) تاريخ بغداد: ٤ : ٣٠٨

(٢) اقتباس من كلام المرحوم محمد صديق خان في: الدين الخالص: ٣ : ٤٠٤

تلاميذ المستشرقين والمبشرين:

وقد نجح المستشرقون [1] إلى حد ما في التأثير في بعض الكتاب المسلمين في عصرنا الأخير، فاقتفوا آثارهم فيما زعموا ورددوا من دعاوى لم تقم عليها بينات، بل وزادوا عليها من عند أنفسهم، وكل هؤلاء وأولئك نفثوا سمومهم باسم البحث والمعرفة وحرية النقد، والله يعلم، والراسخون من أهل العلم يعرفون، أن ما زعموا أبعد عن العلم الصحيح، والبحث القويم، والنقد النزيه!.

وكان من دقة كبد هؤلاء اليهود والمستشرقين أنهم بالإضافة إلى استغلالهم من تطوع لنشر سمومهم من تلامذتهم، قد استأجروا بعض ذوي الذمم الخربة، فدفعوهم إلى هذا الميدان يكتبون، ويجمعون الجمل المقطوعة، والعبارات المتبورة، ليتخذوا منها تكأة في باطلهم وافترائهم!.

وبعض هؤلاء المستأجرين (كانوا أشد من المستشرقين والمبشرين هوى وعصبية وعداء ظاهراً للسنة وأهلها، وزاد عليهم الإسفاف في العبارة، وأتى في تناوله للصحابة، ولاسيما الصحابي الجليل أبي هريرة رضي الله عنه، بألفاظ نابية عارية عن كل أدب ومروءة، وذلك كما صنع أبو رية [2] الذي ظهر له في مصر كتاب ما لبث أن طبع مرة أخرى، لأن اليهود اشتروا نسخه الأولى ووزعوها، وهذا بعض التعويض لصاحبه، وما خفي من تعويض أكثر مما ظهر، واسم كتابه: (أضواء على السنة المحمدية)، تلقف فيه كل ما قاله الأقدمون والمحدثون من طعون في الأحاديث ورجالها، وما قاله المستشرقون والمبشرون، وأذنابهم،

---

(١) اقتباس من كلام الدكتور محمد ابوشبهة في: دفاع عن السنة: ١١٣

(٢) المصدر السابق: ٧

وحرص أشد الحرص على أن يظهر السنة بمظهر الاختلاف والتناقض والتبديل، والسذاجة والتحريف، وفي سبيل هذا الغرض زيف الصحيح، وصحّح المختلق المكذوب [1].

توثيق النبي صلى الله عليه وسلم:

وقد أقر الرسول صلى الله عليه وسلم لأبي هريرة رضي الله عنه حرصه على الحديث، فيما يرويه البخاري عن أبي هريرة أنه قال: قيل يا رسول الله ! من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة؟ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

«لقد ظننت يا أبا هريرة أن لا يسألني عن هذا الحديث أحد أولى منك، لما رأيت من حرصك على الحديث. أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال: لا إله إلا الله خالصاً من قلبه، أو نفسه [2] ورواه الحاكم [3]، وابن سعد [4].

كما أقر له أنه فيه خير فيما يرويه الترمذي بسند حسن عنه رضي الله عنه قال: قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ممن أنت؟».

قال: قلت: من دوس، قال: «ما كنت أرى أن في دوس أحداً فيه خير» [5].

وكفى بتوثيق النبي صلى الله عليه وسلم دلالة على مكانة أبي هريرة رضي الله عنه.

هذا، وضرورة البحث تقتضينا أن نمر سراعاً تجاه الدفاع عن أبي هريرة

---

(١) المصدر السابق؛ ٨

(٢) البخاري: ٣ - العلم (٩٩)

(٣) المستدرك: ١ : ٧٠

(٤) الطبقات الكبرى: ٢ : ٣٦٣ - ٣٦٤، ٤ : ٣٣٠

(٥) الترمذي: (٣٨٣٨) وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب

رضي الله عنه، لأنه قد أبديء فيه وأعيد، ولولا هذا الاتهام الموجه إليه في حديثنا هذا ـ كما سبق ـ لما تعرضت لذلك، ولكنها الضرورة الملحة ألجأتني إلى ذلك!.

ومن هنا كن الاكتفاء بذكر النصوص الصحيحة المتنوعة في بيان فضل راوية الإسلام، رضي الله عنه ومكانته، دون ما إسفاف في العبارة، تجاه تلك المفتريات، التي يبدو عليها هذا الطابع!، ودون ما تصريح بذكر الاتجاهات التي تمثل ذلك الاتجاه أيضاً، وما أكثرها!، حتى لا نخرج عن موضوعنا، راجياً أن تكون تلك النصوص الصحيحة المتنوعة أدلة دامغة لدحض تلك المفتريات على الصحابي الجليل أبي هريرة رضي الله عنه.

توثيق طلحة:

يروي الترميذي بسند حسن عن مالك بن أبي عامر، قال: جاء رجل إلى طلحة ابن عبيد الله [1] فقال: يا أبامحمد، أرأيت هذا اليماني، يعني أباهريرة، هو أعلم بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم منكم، نسمع منه ما لا نسمع منكم، أو يقول على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقل؟.

قال: أما أن يكون سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم نسمع، فلا أشك إلا أنه سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم نسمع، وذلك أنه كان مسكيناً، لا شيء له، ضيفاً لرسول الله صلى الله عليه وسلم، يده مع يد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكنا نحن أهل بيوتات وغنى، وكنا نأتي رسول الله صلى الله عليه وسلم طرفي النهار. فلا نشك إلا أنه سمع من رسول الله

(١) القرشي التيمي، أحد العشرة العشرين بالجنة، والثمانية الذين سبقوا إلى الاسلام، والخمسة الذين أسلموا على يد أبي بكر، والستة أصحاب الشورى، تزوج أربع نسوة عند النبي صلى الله عليه وسلم أخت كل منهن: الإصابة: ٣ : ٢٩٠ ـ ٨٢٩٢

صلى الله عليه وسلم ما لم نسمع، ولا نجد أحداً فيه خير يقول على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقل [1].

ورواه البخاري في التاريخ الكبير [2]، والدولابي [3]، وقال ابن حجر: إسناده حسن [4]، وعبدالله بن أحمد [5]، والحاكم [6]، وقال الذهبي: على شرط مسلم.

وهكذا كانت شهادة أحد العشرة المبشرين بالجنة رضي الله عنه، لأبي هريرة رضي الله عنه، بأنه من أهل الخير، إضافة لشهادته له بالسماع والحفظ.

توثيق عبدالله بن عمر:

وشهد له عبدالله بن عمر رضي الله عنهما فيما يرويه الترمذي بسند حسن: يا أبا هريرة، أنت كنت ألزمنا لرسول الله صلى الله عليه وسلم، وأحفظنا لحديثه [7].

ورواه الحاكم بلفظ: وأعلمنا بحديثه [8].

وفي رواية للحاكم عن حذيفة رضي الله عنه، قال: قال رجل لابن عمر: إن أبا هريرة يكثر الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال ابن عمر:

---

(١) الترمذي: (٣٨٣٧) وقال: هذا حديث حسن غريب.
(٢) التاريخ الكبير: ٣ : ١٣٣.
(٣) الكنى والأسماء: ١ : ١٠.
(٤) فتح الباري: ٧ : ٧٥.
(٥) العلل ومعرفة الرجال: ١ : ٧٢.
(٦) المستدرك: ٣ : ٥١١ ـ ٥١٢.
(٧) الترمذي: (٣٨٣٦) وقال: هذا حديث حسن
(٨) الحاكم: ٣ : ٥١١ وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي..

أعيذك بالله أن تكون في شك مما يجيء به، ولكنه اجترأ وجبنّا [1].

اعتماد أبي بكر له:

وقد بعثه أبوبكر رضي الله عنه مؤذنا في الحجة التي قبل حجة الوداع، فيما يرويه الشيخان عن حميد بن عبدالرحمن، أن أبا هريرة أخبره، أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه بعثه في الحجة التي أمّره عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم، قبل حجة الوداع، يوم النحر، في رهط، يؤذن في الناس:

(ألا لا يحج بعد العام مشرك، ولا يطوف بالبيت عريان) [2].

وفي رواية للنسائي: فكنت أنادي حتى صحل صوتي [3].

هكذا كان ينادي أبوهريرة رضي الله عنه، حتى ذهبت حدة صوته، وأصابه البحح فيه.

قبول عمر لشهادته:

يروي مسلم [4] عن سعيد، عن أبي هريرة: أن عمر مر بحسان وهو ينشد الشعر في المسجد، فلحظ إليه. فقال: قد كنت أنشد، وفيه من هو خير منك. ثم التفت إلى أبي هريرة. فقال: أنشدك الله! أسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «أجب عني. اللهم! أيده بروح القدس؟». قال: اللهم! نعم.

---

(١) المرجع السابق؛ ٥١٠

(٢) البخاري: ٢٥ - الحج (١٦٢٢) اللفظ له، ومسلم: ١٥ - الحج ٤٣٥ (١٣٤٧)

(٣) النسائي: ٥ : ٢٣٤ وصحل بكسر الحاء: أي ذهبت حدته، وفي المقاييس الصاد والحاء واللام كلمة: وهي بحح في الصوت: (صحل)

(٤) مسلم: ٤٤ - فضائل الصحابة ١٥١(٢٤٨٥).

وفي رواية: أنشدك الله! يا أبا هريرة!. رواه أحمد [1].

وواضح أن سكوت عمر رضي الله عنه دلالة على قبوله شهادة أبي هريرة رضي الله عنه.

ويروي البخاري عنه رضي الله عنه قال: أتى عمر بامرأة تَشِمُ، فقام فقال: أنشدكم الله! من سمع من النبي صلى الله عليه وسلم في الوشم؟. فقال أبو هريرة: فقمت فقلت: يا أمير المؤمنين، أنا سمعت.

قال: ما سمعت؟ قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «لا تَشِمْنَ ولا تستوشمْنَ» [2]. رواه النسائي [3].

قبول ابن عباس معارضته وتوثيقه لـه:

يروي البخاري عن أبي سلمة، قال: جاء رجلٌ إلى ابن عباس ـ وأبوهريرة جالس عنده ـ قال: أفتني في امرأة ولدت بعد زوجها بأربعين ليلة، فقال ابن عباس: آخر الأجلين، قلت أنا: ﴿ وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ [4]

قال أبوهريرة: وأنا مع ابن أخي، يعني أبا سلمة، فأرسل ابن عباس غلامه كريبا إلى أم سلمة يسألها، فقالت: قتل زوج سبعية الأسلمية، وهي حبلى، فوضعت بعد موته بأربعين ليلة، فخطبت، فأنكحها رسول الله صلى الله عليه

---

(١) أحمد: ٥ : ٢٢٢ ـ ٢٢٣

(٢) البخاري: ٧٧ ـ اللباس (٥٩٤٦)

(٣) النسائي: ٨ : ١٤٨

(٤) سورة الطلاق: اية ٤

وسلم، وكان أبو السنابل فيمن خطبها [١] ورواه أحمد [٢]، والنسائي [٣].

ولم يقف الأمر عند هذا الحد من قبول ابن عباس معارضته واتباعه لقوله، فها هو يؤكد توثيقه لأبي هريرة بالرواية عنه، فيما يرويه الشيخان عن ابن عباس، قال: ما رأيت شيئاً أشبه باللمم مما قال أبوهريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم: «إن الله كتب على ابن ادم حظه من الزنا، أدرك ذلك لا محالة: فزنا العين النظر، وزنا اللسان المنطق، والنفس تتمنى وتشتهي، والفرج يصدّق ذلك كله ويكذّبه [٤].

أبو سعيد الخدري يستمع إليه:

وهذا أبو سعيد الخدري رضي الله عنه يجلس في مجلس تحديث أبي هريرة رضي الله عنه مستمعا، فيروي أبوهريرة حديثاً طويلاً، فيما رواه الشيخان، قال عطاء: وأبوسعيد الخذري جالس مع أبي هريرة لا يغير عليه شيئا من حديثه، حتى انتهى إلى قوله: «هذا لك، ومثله معه».

قال أبوسعيد: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «هذا لك، وعشرة أمثاله».

قال أبوهريرة: حفظت: «مثله معه» [٥].

---

(١) البخاري: ٦٥ ـ التفسير (٤٩٠٩)

(٢) أحمد: ٦ : ٣١٩ ـ ٣٢٠

(٣) النسائي: ٦ : ١٩١ ـ ١٩٢

(٤) البخاري: ٧٩ ـ الاستئذان (٦٢٤٣) واللفظ له، ومسلم: ٤٦ ـ القدر ٢٠(٢٦٥٧)

(٥) البخاري: ٨١ ـ الرقائق (٦٥٧٤) واللفظ له، ومسلم: ١ ـ الايمان ٢٩٩(١٨٢) وأحمد: (٧٧٠٣) تحقيق أحمد محمد شاكر، وانظر: الجميع بين الروايتين في فتح الباري: ١١ : ٤٦١

جمهرة من الصحابة تروي عنه:

وإضافة إلى ذلك، نجد رهطاً آخراً من الصحابة يروون عن أبي هريرة يطول الحديث بذكرهم، أوردهم صاحب كتاب «دفاع عن أبي هريرة» الذي أفاد وأجاد في هذا المقام [١].

إنصات جمهور الصحابة والتابعين:

يروي الحاكم عن عاصم بن محمد، عن أبيه، قال: رأيت أبا هريرة رضي الله عنه، يخرج يوم الجمعة، فيقبض على رمانتي المنبر قائما، ويقول: حدثنا أبوالقاسم رسول الله، الصادق المصدوق، صلى الله عليه وسلم، فلا يزال يحدّث، حتى إذا سمع فتح باب المقصورة لخروج الإمام جلس. وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي [٢].

كل من طلب حفظ الحديث من أتباع أبي هريرة وشيعته:

قال الحاكم: قد تحريت الابتداء من فضائل أبي هريرة رضي الله عنه، لحفظه لحديث المصطفى صلى الله عليه وسلم، وشهادة الصحابة والتابعين له بذلك، فإن كل من طلب حفظ الحديث من أول الإسلام، وإلى عصرنا هذا، فإنهم من أتباعه وشيعته، إذ هو أولهم وأحقهم باسم الحفظ [٣].

التابعون يوثقونه ويطلبون حديثه:

قال الحاكم ـ بعد أن ذكر رواية أكابر الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين عن أبي هريرة رضي الله عنه ـ : فأما التابعون فليس فيهم أجل ولا أشهر وأشرف

---

(١) انظر: دفاع عن أبي هريرة: ١٠٢ وما بعدها

(٢) الحاكم: ٣ : ٥١٢

(٣) المرجع السابق

وأعلم من أصحاب أبي هريرة، وذكرهم في هذا الموضوع يطول لكثرتهم، والله يعصمنا من مخالفة رسول رب العالمين، والصحابة المنتخبين، وأئمة الدين، من التابعين ومن بعدهم، من أئمة المسلمين، رضي الله عنهم أجمعين، في أمر الحافظ علينا شرائع الدين أبي هريرة رضي الله عنه [١].

ونكتفي بذكر صنيع التابعين الكوفيين الدال على توثيقهم له، حين نزولهم عليه، وطلبهم حديثه:

فقد روى أحمد بسند صحيح عن قيس، قال: نزل علينا أبوهريرة بالكوفة، قال: فكان بينه وبين مولانا قرابة، قال سفيان: وهو مولى الأحمس، فاجتمعت أحمس، قال قيس: فأتيناه نسلم عليه، وقال سفيان مرة: فأتاه الحيّ، فقال له أبي: يا أبا هريرة، هؤلاء أنسباؤك أتوك يسلمون عليك، وتحدّثهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: مرحبا بهم وأهلا ..[٢].

توثيق أتباع التابعين ومن بعدهم:

وتدفعنا ضرورة البحث إلى ذكر الروايات التالية، لأنها مقدمة للنتيجة التي ذكرها الشافعي عن أبي هريرة رضي الله عنه.

قال الشافعي رحمه الله [٣]: أخبرنا مالك [٤]، عن نافع، عن أبي سعيد الخدري، أن رسول الله قال: «لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل، ولا تُشفُّوا بعضها على بعض، ولا تبيعوا الورِقَ بالورق إلا مثلاً بمثل، ولا تشفوا بعضها على

---

(١) المرجع السابق: ٥١٣ ـ ٥١٤

(٢) أحمد: (٧٩٧٤) تحقيق أحمد محمد شاكر

(٣) الرسالة: ٢٧٦ وما بعدها

(٤) مالك: ٣١ ـ البيوع (٣٠)، البخاري : ٣٤ ـ البيوع (٢١٧٧)، ومسلم: ٢٢ ـ المساقاة ٧٥ (١٥٨٤)

بعض، ولا تبيعوا شيئاً منها غائباً بناجز».

وقال: أخبرنا مالك [١]، عن موسى بن أبي تيم، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة: أن رسول الله قال: «الدينار بالدينار، والدرهم بالدرهم، لا فضل بينهما».

وقال: أخبرنا مالك [٢]، عن حميد بن قيس، عن مجاهد، عن ابن عمر، أنه قال: «الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم، لا فضل بينهما، هذا عهد نبينا إلينا، وعهدنا إليكم».

وقال: وروى عثمان بن عفان، وعبادة بن الصامت، عن رسول الله: النهي عن الزيادة في الذهب بالذهب يداً بيد [٣].

قال الشافعي: وبهذه الأحاديث نأخذ، وقال بمثل معناها الأكابر من أصحاب رسول الله، وأكثر المفتّيين [٤] بالبلدان.

وقال: أخبرنا سفيان، أنه سمع عبيد الله بن أبي يزيد يقول: سمعت ابن

---

(١) مالك: ٣١ ـ البيوع (٢٩)، ورواه أحمد عن الشافعي وعبدالرحمن بن مهدي: ٢ : ٣٧٩، ٤٨٥، ومسلم: ٢٢ ـ المساقاة ٨٥ (ت ١٥٨٨)، والنسائي: ٧ : ٢٧٨.

(٢) مالك: ٣١ ـ البيوع (٣٢١) وهو مطول، ويقول المرحوم الشيخ أحمد شاكر: هذا حديث صحيح جدا، ومع ذلك فإني لم أجده في غير الموطأ، ولم يروه أحمد في السند، وإنما روى لابن عمر أحاديث أخر في الربا، وكذلك أشار ابن حجر في التلخيص، والهيثمي في مجمع الزوائد إلى أحاديث غيره من حديث ابن عمر.

(٣) حديث عثمان رواه مالك بلاغا: ٣١ ـ البيوع (٣٢)، ومسلم موصولا: ٢٢ ـ المساقاة ٧٨ (١٥٨٥) وحديث عبادة رواه مسلم: ٢٢ ـ المساقاة ٨٠ (١٥٨٧) وانظر: المنتقى: ٢:٣٣٩.

(٤) يقول المرحوم الشيخ أحمد شاكر: هكذا في الأصل باثبات الباءين واضحتين، وعلى الأولى منهما شدة وقد جهدت أن أجد له وجها في العربية فلم أجد، فأثبت ما فيه، وهو عندي حجة، لعل غيري يعلم من تأويله ما لم أعلم.

عباس يقول: أخبرني أسامة بن زيد، أن النبي قال: «إنما الربا في النسيّة» [1].

قال: فأخذ بهذا ابن عباس ونفر من أصحابه المكيين وغيرهم.

قال: فقال لي قائل: هذا الحديث مخالف للأحاديث قبله؟.

قلت: قد يحتمل خلافها وموافقتها.

قال: وبأي شيء يحتمل موافقتها؟.

قلت: قد يكون أسامة سمع رسول الله يسأل عن الصنفين المختلفين، مثل الذهب بالورق، والتمر بالحنطة، أو ما اختلف جنسه متفاضلاً يداً بيد، فقال: «إنما الربا في النسيئة».

أو تكون المسألة سبقته بهذا وأدرك الجواب، فروى الجواب ولم يحفظ المسألة، أو شك فيها، لأنه ليس في حديثه ما ينفي هذا عن حديث أسامة، فاحتمل موافقتها لهذا.

فقال: فلم قلت يحتمل خلافها؟.

قلت: لأن ابن عباس الذي رواه، كان يذهب غير هذا المذهب، فيقول: لا ربا في بيع يداً بيد، انما الربا في النسيئة.

---

(١) (النسيّة): مكتوبة في الأصل بتشديد الباء بدون همز، وفي النسخ المطبوعة (النسيئة) بالهمز، وكلاهما صحيح. انظر: الرسالة ١٧٤ هامش، ورواه مسلم: ٢٢ ـ المساقاة ١٠٢ (ت ١٥٩٦) بلفظ: «إنما الربا في النسيئة» وأحمد: ٥: ٢٠٤ بلفظ: «الربا في النسيئة» والنسائي: ٨ : ٢٨١ بلفظ: «لا ربا إلا في النسيئة»، ورواه الطيالسي (٦٢٢) عن حماد بن زيد، عن عبيد الله، وانظر: منحة المعبود في ترتيب مسند الطيالسي أبي داود مذيلا بالتعليق المحمود على منحه المعبود: ١ : ٢٧٠(١٣٦١)، ورواه الدرامي: ٢ : ٢٥٩ عن أبي عاصم، عن ابن جرير، وهو خطأ، صوابه: ابن جريج، ولفظ الطيالسي كلفظ الشافعي، ولفظ الدرامي: «إنما الربا في الدين» قال الدرامي: معناه درهم بدرهمين، وورد من طرق أخرى، منها في البخاري: ٢٤ ـ البيوع (٢١٧٨، ٢١٧٩)، وابن ماجه (٢٢٥٧)، وأحمد: ٥ : ٢٠٢.

فقال: فما الحجة ان كانت الأحاديث قبله مخالفة، في تركه الى غيره؟.

فقلت له: كل واحد ممَن روى خلاف أسامة، وان لم يكن أشهر بالحفظ للحديث من أسامة، فليس به تقصير عن حفظه، وعثمان بن عفان، وعبادة بن الصامت أشد تقدماً بالسن والصحة من أسامة، (وأبوهريرة أسن، وأحفظ من روى الحديث في دهره).

ولما كان حديث اثنين أولى في الظاهر بالحفظ، وبأن ينفى عنه الغلط من حديث واحد، كان حديث الأكبر الذي هو أشبه أن يكون أولى بالحفظ من حديث من هو أحدث منه، وكان حديث خمسة أولى أن يصار اليه في حديثه واحد.

قلت: ذكر هذه الروايات ضروري هنا، لأنها مقدمة لتلك النتيجة التي ذكرها الشافعي بعد هذا النظر الدقيق، والبحث العميق:

(وأبوهريرة أسن، وأحفظ من روى الحديث في دهره).

نعم، هو كذلك يا إمام وناهيك بالشافعي الذي هو رأس في الحفظ والفقه، والنباهة والتمييز.

ويقول شمس الأئمة السرخسي الحنفي المتوفى سنة ٤٩٠ هـ صاحب كتاب المبسوط: إن أبا هريرة ممن لا يشك أحد في عدالته وطول صحبته مع رسول الله، وكذلك في حسن حفظه وضبطه، فقد دعا له رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك فيما روى عنه .. ثم قال؛ وهو ومقدم في العدالة والحفظ [١].

ويقول الإمام الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨ هـ: الإمام الفقيه المتجهد

(١) أصول السرخسي: ١ : ٣٤٢، ٣٤٣

الحافظ، صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم، أبوهريرة الدوسي اليماني. سيد الحفاظ الأثبات [1].

ويقول ابن كثير المتوفى سنة ٧٧٤ هـ: قد كان أبوهريرة من الصدق والحفظ والديانة والعبادة والزهادة والعمل الصالح على جانب عظيم، وله فضائل ومناقب كثيرة، وكلام حسن، ومواعظ جمة [2].

ويطول بنا الحديث لو حاولنا نقل مزيد من أقوال الأئمة من أتباع التابعين ومن بعدهم .

وفي هذا القدر ما فيه من بيان مكانة أبي هريرة رضي الله عنه.

المتكلمون في أبي هريرة:

عقد الحاكم أبو عبدالله في كتابه: (المستدرك) [3] فصلا قيماً في الثناء على راوية الإسلام، ذكر فيه كثيراً من الأحاديث الدالة على فضله، وعلو شأنه، ثم ختم هذا الفصل بكلام شيخ شيوخه، إمام الأئمة، أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، المتوفى سنة ٣١١ هـ في الرد على من تكلم في أبي هريرة رضي الله عنه، فكأنما هو يرد على أهل عصرنا هؤلاء، وهذا نص كلامه:

(وإنما يتكلم في أبي هريرة، لدفع أخباره، من قد أعمى الله قلوبهم، فلا يفهمون معاني الأخبار: إما معطل جهمي، يسمع أخباره التي يرونها خلاف مذهبهم الذي هو كفر، فيشتمون أبا هريرة ويرمونه بما الله تعالى نزّهه عنه، تمويهاً على الرعاء والسفل أن أخباره لا تثبت بها الحجة.

وإما خارجي: يرى السيف على أمة محمد صلى الله عليه وسلم، ولا يرى طاعة خليفة ولا إمام، إذا سمع أخبار أبي هريرة رضي الله عن النبي صلى

---

(١) سير أعلام النبلاء: ٢ : ٥٧٨

(٢) البداية والنهاية: ٨ : ١١٠، ١١٣

(٣) المستدرك: ٣ : ٥١٢ - ٥١٣

الله عليه وسلم. خلاف مذهبه الذي هو ضلال، ولم يجد حيلة في دفع أخباره وبرهان، كان مفزعه الوقيعة في أبي هريرة.

أو قدري: اعتزل الإسلام وأهله، وكفّر أهل الإسلام، الذين يتبعون الأقدار الماضية التي قدرها الله تعالى، وقضاها قبل كسب العباد لها، إذا نظر إلى أخبار أبي هريرة التي قد رواها عن النبي صلى الله عليه وسلم في إثبات القدر، ولم يجد حجة يؤيد بها صحة مقالته التي هي كفر وشكر، كانت حجته عند نفسه أن أخبار أبي هريرة لا يجوز الاحتجاج بها.

أو جاهل: يتعاطى الفقه ويطلبه من غير مظانه، إذا سمع أخبار أبي هريرة فيما يخالف مذهب من قد اجتبى مذهبه واختاره تقليدا بلا حجة ولا برهان، تكلم في أبي هريرة، ودفع أخباره التي تخالف مذهبه، ويحتج بأخباره على من خالفه إذا كانت أخباره موافقة لمذهبه).

هذا راوية الإسلام:

هذا هو الصحابي الجليل: راوية الإسلام، وحبيب المؤمنين، أبوهريرة رضي الله عنه.

وهذا توثيق الرسول الحبيب المحبوب صلى الله عليه وسلم له.

وهذا توثيق التابعين وأتباعهم ومن بعدهم له.

ولا نمضي مع نقل الأقوال الكثيرة الصحيحة المتنوعة التي تفوق الحصر والعد، عبر العصور في توثيقه، وبيان أحوال المتكلمين فيه أكثر من هذا، حتى لا نخرج عن موضوعنا.

ومن أراد معرفة المزيد فليرجع إلى ما كتبه المعاصرون، الذين فصلوا القول في ذلك، نذكر منهم:

- الدكتور محمد أبوزهو، في (الحديث والمحدثون).

- والدكتور مصطفى السباعي، في (السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي).

- والدكتور محمد السماحي، في: (أبوهريرية في الميزان) المقتبس من: (المنهج الحديث في علوم الحديث).

- والشيخ عبدالرحمن المعلمي اليماني، في: (الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة).

- والشيخ محمد عبدالرزاق حمزة، في: (ظلمات أبي رية أمام أضواء السنة المحمدية).

- والدكتور محمد أبوشهبة، في: (دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين).

- والدكتور محمد عجاج الخطيب، في: (أبوهريرة راوية الإسلام).

- والأستاذ عبدالمنعم صالح العلي العزي، في: (دفاع عن أبي هريرة).

رواية أبي هريرة عن كعب:

ونختم حديثنا هنا بقول المرحوم الشيخ أحمد شاكر [١]: لهج أعداء السنة، أعداء الإسلام، في عصرنا، وشغفوا بالطعن في أبي هريرة، وتشكيك الناس في صدقه وروايته وما إلى ذلك أرادوا، وإنما أرادوا أن يصلوا - زعموا - إلى تشكيك الناس في الاسلام، تبعا لسادتهم المبشرين، وإن تظاهروا بالقصد إلى الاقتصار على الأخذ بالقران، أو الأخذ بما صح من الحديث في رأيهم!.

وما صح من الحديث في رأيهم إلا ما وافق أهواءهم، وما يتبعون من شعائر أوربة وشرائعها!.

ولم يتورع أحدهم عن تأويل القران، إلى ما يخرج الكلام عن معنى اللفظ

(١) المسند: ١٢ : ٨٤ - ٨٥

في اللغة التي نزل بها القران، ليوافق تأويلهم هواهم، وما إليه يقصدون!.

وما كانوا بأول من حارب الإسلام من هذا الباب، ولهم في ذلك سلف من أهل الأهواء قديما!.

والإسلام يستمر في طريقه قدما، وهم يصيحون ما شاؤوا، لا يكاد الإسلام يسمعهم، بل هو إما يتخطاهم لا يشعر بهم، وإما يدمرهم تدميراً.

ومن عجيب أن تجد ما يقول هؤلاء المعاصرون، يكاد يرجع في أصوله ومعناه إلى ما قال أولئك الأقدمون! بفرق واحد فقط: أن أولئك الأقدمين، زائغين كانوا أم ملحدين، كانوا علماء مطلعين، أكثرهم ممن أضله الله على علم!.

أما هؤلاء المعاصرون، فليس إلا الجهل والجرأة، وامتضاغ ألفاظ لا يحسنونها، يقلدون في الكفر، ثم يتعالون على كل من حاول وضعهم على الطريق القويم!.

قلت: وهم لا شك متفاوتون في هذا ـ كما سبق ـ وقد مر بنا قول صاحب المنار في رد الحديث الذي معنا:

إن كل ما روى في هذه المسألة من الأخبار والآثار من الإسرائيليات، لم يصح فيها حديث مرفوع! .. ثم قال:

وقد هدانا الله من قبل إلى حمل بعض المشكلات أحاديث أبي هريرة المعنعنة عن الرواية عن كعب الأحبار، الذي أدخل على المسلمين شيئاً كثيراً من الإسرائيليات الباطلة المخترعة!.

وخفي على كثير من المحدّثين كذبه ودجله لتعبده!.

وقد قويت حجتنا على ذلك بطعن أكبر الحفاظ في حديث مرفوع عزي إليه فيه بالتصريح بالسماع! [1].

---

(١) انظر: تفسير المنار: ٨ : ٤٤٩

ثم قلد أبورية شيخه تقليدا أعمى، وزاد عليه ـ كما أسلفنا ـ حيث قال: وقد قضى أئمة الحديث بأن هذا الحديث مأخوذ عن كعب الأحبار!. ثم قال:

وقد بلغ من دهاء كعب الأحبار واستغلاله لسذاجة أبي هريرة وغفلته، أن كان يلقنه ما يريد بثه في الدين الإسلامي من خرافات وترهات، حتى إذا رواها أبوهريرة عاد هو فصدق أبا هريرة . وذلك ليؤكد هذه الإسرائيليات، وليمكن لها في عقول المسلمين، كأن الخبر قد جاء عن أبي هريرة، وهو في الحقيقة عن كعب الأحبار [١]. هذا ما قاله!.

وهو قل من كثر، فقد ملأ كتابه هذا بالمفتريات والضلالات!.

أما أن أبا هريرة رضي الله عنه قد روى هذا الحديث عن كعب، فقد سبق أن عرفنا أن القول بالاحتمالات غير معتد به، وأن المحدثين الذين رووا هذا الحديث وصححوه لم يأت في سندهم ذكر كعب!.

ماذا نقول بعد هذا؟!.

وإذا كان أبوهريرة رضي الله عنه قد روى عن كعب غير هذا الحديث، فقد روى عه ـ كذلك كما قال الحافظ ابن حجر ـ [٢]: معاوية، وابن عباس، ومالك ابن أبي عامر الأصبحي، وعطاء بن أبي رباح، وعبدالله بن ضمرة السلولي، وعبدالله ابن رباح الأنصاري .. وغيرهم [٣].

وقد أخرج له أبوداود، والترميذي، والنسائي [٤].

ترى، هل يتوجه الطعن إلى هؤلاء أيضا؟!.

---

(١) انظر: أضواء على السنة: ٢٠٩ ـ ٢١٠

(٢) تهذيب التهذيب: ٨ : ٤٣٨

(٣) انظر: سير أعلام النبلاء: ٣ : ٤٩٠

(٤) انظر: المرجع السابق، وتهذيب التهذيب: ٨ : ٤٣٨ ـ ٤٤٠

ولا أحب أن أتعرض للأقوال في حكم رواية الإسرائيليات، لأنه قد تبين لنا بجلاء ووضوح أن هذا الحديث ليس من الإسرائيليات بحال من الأحوال.

خاتمة

ونخلص من هذه الدراسة إلى ما يأتي:

١ـ الحديث صحيح من رواية مسلم وأحمد وغيرهما.

٢ـ الشبه الواردة لم تثبت أمام النقد وفق قواعد التحديث رواية ودراية.

٣ـ لا تعارض بين الحديث والقران.

٤ـ النقل مقدم على العقل، وتحكيم العقل في النقل من أهم مظاهر الانحراف، وقد قال الشاطبي: [(١)] إن الله جعل للعقول في إدراكها حدا تنتهي إليه لا تتعداه، ولم يجعل لها سبيلا إلى الإدراك في كل مطلوب، ولو كانت كذلك لاستوت مع الباري تعالى في إدراك جميع ما كان وما يكون ومالايكون!

ومضى الشاطبي يعدد الوجوه، ويقيم الأدلة على أن العقل لا يجعل حاكما بإطلاق، وثبت عليه حاكم بإطلاق وهو الشرع، بل الواجب أن يقدم ما حقه التقديم وهو الشرع، ويؤخر ما حقه التأخير، وهو العقل . لأنه لا يصح تقديم الناقص حاكما على الكامل، وهو خلاف المنقول والمعقول، بل ضد القضية هو الموافق للأدلة، ولذلك قال:

اجعل الشرع في يمينك، والعقل في يسارك، تنبيها على تقديم النقل على العقل.

---

(١) الاعتصام: ٢ : ٢٧٥، وانظر: موافقة صريح المنقول لصريح المعقول، لابن تيمية: ١ : ١ وما بعدها.

ولو نقدنا العقل نقداً علميا جزئيا ـ كما يقول أبوالحسن الندوي [1] مجردين عن سيطرة العقل على العقل، نرى أن العقل وحده عاجز في أداء وظيفته الطبيعة، بل هو مضطر إلى الاستعانة بأشياء هي أقل منه قيمة، ففي إدراك مالم يدرك العقل من قبل يحتاج إلى استخدام المعلومات التي حصلت له مسبقا، ولا تكون هذه المقدمات إلا المحسوسات، فلو حللت المعقولات كلها تحليلا دقيقا، وسمعت رحلة العقل الطريفة، والطويلة المدى، عرفت أن وسيلة العقل في اكتشاف العوالم الجدد، والغوص في البحار المجهولة، إنما هي هذه المحسوسات، التي تبدو تافهة حقيرة، والمعلومات البدائية، التي لولاها ولولا ترتيبها تربيا خاصا، لما وصل العقل إلى هذه النتائج الخطيرة، ذات القيمة الكبيرة، فحيث تشل الحواس البشرية، وحيث لا تكون لدى الإنسان ذخيرة من معلومات، فهنالك يعجز أحدنا عن أن يعبر البحر من غير سفينة، وأن يطير في الجو من غير طائرة.

وفي ضوء هذا يتبين لنا بصفة قاطعة أن التساؤلات التي بدأ بها الكلام حول إمكانات هذا العقل أن يقر قضايا خلق السموات والأرض، وبداية هذا الخلق وأيامه، وحتى نهايته، وقضايا الغيب وما حوى، من باب عقله الضيق، أنه لا يستطيع ذلك، حتى يلج الجمل في سم الخياط .[2]

ومن هنا كان تحكيم العقل في النقل من أهم مظاهر الانحراف لرد الأحاديث الصحيحة، دون تمييز بين ما يرفضه العقل وما لا يدركه، لأن الأول يصطدم مع الناموس الكلي، ودور الإنسان المنوط به في الحياة، ولأن الثاني هو شأن العقل إزاء إدراكات الكليات لهذا الناموس، وإدراكات بعض الجزئيات التي لا يستطيع أن يدركها بحال..!

---

(١) بين الدين والمدينة: ١٦

(٢) الفكر الإسلامي بين العقل والوحي: ١٥ وما بعدها بتصرف.

من أجل ذلك كان على العقل أن يلوذ بالصمت في مثل هذا الموقف، وأن يقر بعجزه، وأن يسكت سكوت المحايد.

ولأبي بكر بن العربي موقف دقيق في هذا المقام، فقد عرّى العقل من كل ما يملك إزاء المدركات التي لا يستطيع أن يلوي عنقها نحو تفكيره، لأنها أقوى منه بكثير، وقد ردّ على هؤلاء الذين نزلوا العقل منزلة فوق منزلته، ومنحوه قدرا فوق قدره، وبين لهم أن دعوتهم حمقاء (لا تقوم على سوق، وهي الزعم بأن العقل قادر قدرة مطلقة على إدراك أو تحصيل جميع المعلومات، إذ أنه ليس لنا أن ندعي أن له مكانا في الإدراك يتيح له أن يحيط بكل شيء بمفرده واستقلاله، بل إن العقل متواضح ومحدود في مجال إدراكه، إذ يوجد طور فوقهه، وعال عليه، لا يقوى على إدراكه، وعلى أن يطرق بابه، وإنما الذين يقوون على طرق بابه والنفاذ إليه، إنما هم الأنبياء الذين أوتوا وسائل توضيح حقائقه، والتعبير عن قانونه) [١] وعلى هذا النهج سار الغزالي.[٢]

ومن هنا كان تقدم النقل على العقل، وكان على العقل الذي شغل كثيرا من الآيات بلغت بضعا وأربعين، وصفت المؤمنين الذين امنوا بربهم بأنهم عقلاء، يتدبرون ايات الله، ووصفت المنحرفين بأنهم قوم لا يعقلون، إن هم إلا كالأنعام، بل هم أضل .. أن يقر بأن النقل شعاع من نور الحق، يضيء للعقل أن ينظر ويرى، على أن العقل الذي أتيح له من فرص التفكير، ما يستطيع أن يعي في يقظة وإدراك، وقف عند مرحلة محدودة من التفكير، لا يستطيع أن يتجاوزها، لأنها فوق استعداده، وفوق طاقته، وفوق إدراكه [٣] إنه تربى أن يفكر في كل ما تقع عليه العين، أو يأتي إليه عن طريق الوسائل الحسية والمدركات، ولكن ما وراء

---

(١) انظر: اراء أبي بكر بن العربي الكلامية: ١ : ٤٤

(٢) انظر: المنقذ من الضلال: ٨٧

(٣) انظر: الفكر الإسلامي بين العقل والوحي: ٣٠

ذلك، التفكير فيه تطاول على الحقيقة، لأن العقل يعجز أن يحيط بإدراك مالا يقدر عليه..!

وأوصي بما يلي:

اولا: ضرورة التفرقة بين كلام بعض الحفاظ من أهل العلم المتقدمين في بعض أحاديث الصحيحين أو أحداهما، وقد رد بعض الحفاظ من جاؤا بعدهم..

وبين كلام المعاصرين الذين يحدوهم الهوى، ويدفعهم الغرض.

فالأول لا يضر بصحة الأحاديث، وإنما هو من قبيل اختلاف العبارات لاختلاف الاعتبارات.

أما الثاني فهو صادر ـ كما يقول المرحوم الشيخ أحمد شاكر ـ [1] من رجل أسلس للعصبية المذهبية قيادة، حتى ملكت عليه رأيه، وغلبته على أمره، فحادت به عن طريق الهدى!

ـ أو من رجل قرأ شيئا من العلم فداخله الغرور، إذ أعبجته نفسه، فتجاوز بها حدها، وظن أن عقله هو العقل الكامل، وأنه (الحكم الترضي حكومته) فذهب يلعب بأحاديث النبي، يصحح منها ما وافق هواه، وإن كان مكذوبا، ويكذب مالم يعجبه، وإن كان الثابت الصحيح!

ـ أو من رجل استولى المبشرون على عقله وقلبه، فلا يرى إلا بأعينهم، ولا يسمع إلا بآذانهم، ولا يهتدي إلا بهديهم، ولا ينظر إلا على ضوء نارهم يحسبها نورا، ثم هو قد سماه أبواه باسم إسلامي، وقد عدّ من المسلمين ـ أو عليهم ـ في دفاتر المواليد، وفي سجلات الإحصاء، فيأبى إلا أن يدافع عن هذا الإسلام الذي أُلبسه جنسية ولم يعتقده دينا، فتراه يتأول القران ليخضعه لما تعلم من أساتذته، ولا يرضى من الأحاديث حديثا يخالف آراءهم وقواعدهم، يخشى أن تكون حجتهم على الإسلام قائمة! اذ هو لا يفقه منه شيئا!

---

(١) الترمذي: ١ : ٧١ ـ ٧٣ بتصرف

ـ أو من رجل مثل سابقه، إلا أنه أراح نفسه، فاعتنق ما نفثوه في روحه من دين وعقيدة، ثم هو يأبى أن يعرف الإسلام دينا أو يعترف به، إلا في بعض شأنه، في التسمي بأسماء المسلمين، وفي شيء من الأنكحة والمواريث ودفن الموتى!

ـ أو من رجل مسلم علّم في مدارس منسوبة للمسلمين، فعرف من أنواع العلوم كثيرا، ولكنه لم يعرف من دينة إلا نزرا أو قشورا، ثم خدعته مدنية الإفرنج وعلومهم عن نفسه، فظنهم بلغوا في المدنية الكمال والفضل، وفي نظريات العلوم اليقين والبداهة، ثم استخفه الغرور، فزعم لنفسه أنه أعرف بهذا الدين وأعلم من علمائه وحفظته وخلصائه، فذهب يضرب في الدين يمينا وشمالا، يرجو أن ينقذه من جمود رجال الدين، أو أن يصفيه من أوهام رجال الدين!

ـ أو من رجل كشف عن دخيلة نفسه، وأعلن إلحاده في هذا الدين وعدوانه، ممن قال فيهم القائل؛ (كفروا بالله تقليدا)!

ـ أو من رجل .. أو من رجل ..!

ليعلم هؤلاء كلهم، وليعلم من شاء من غيرهم: أن المحدثين كانوا محدثين ملهمين، تحقيقا لمعجزة سيد المرسلين، حين استنبطوا هذه القواعد المحكمة لنقد رواية الحديث، ومعرفة الصحاح من الزياف، وأنهم ما كانوا هازلين ولا مخدوعين، وأنهم كانوا جادين على هدى وعلى صراط مستقيم، فكانت تلك القواعد التي ارتضوها للتوثق من صحة الأخبار أحكم القواعد وأدقها، ولو ذهب الباحث المتثبت يطبقها في كل مسألة لا إثبات لها إلا صحة النقل فقط لأتته ثمرتها الناضجة، ووضعت يده على الخبر اليقين!

قلت: وينطبق أكثر تلك السمات على جهالات أبي رية التي تابع في بعضها زعم صاحب المنار!

وفي البعض الاخر المستشرقين ومن على شاكلتهم!

ثانيا: ضرورة الدفاع عن الأحاديث الصحيحة، والالتزام بقواعد التحديث

رواية ودراية، فهي السبيل الذي يكفل السلامة للعلماء الباحثين، ويقيم الحجة على المفسدين المغالطين، ممن ساءت نواياهم حيال هذا الدين، فاتهموا قواعد التحديث بما لا يقوم على ساق ولا قدم، ولا يستقر عند البحث والنظر! وفي أصولها فوائد مهمة فريدة، ومباحث جمة مفيدة، ومعارف رائقة عجيبة، ومعالم نفيسة شريفة، وتحقيقات رائعة لطيفة، لا يستغني عنها من يشتغل بالبحث في العلوم الشرعية، والطرق الحكيمة، والأدلة اليقينية، ولولاها لخبط الناس خبط عشواء، وركبوا متن عمياء!

ومن ثم كانت تلك الأصول مقدمة العلوم الشرعية ومفتاحها، ومشكاة الأدلة اليقينية ومصباحها، وعمدة المناهج العلمية ورأسها.

ثالثا: يسعنا ما وسع الصحابة الأعلام، حينما سمعوا الأحاديث المشكلة وصدقوها، ولم يطعنوا لمجرد أن العقل لا يستطيع أن يدرك المعنى، ويسعنا - كذلك - ألا نكون ممن يردون مالم يحيطوا بعلمه، ولما يأتهم تأويله، وألا نخالف إجماع المسلمين سلفا وخلفا في تصديق أبي هريرة رضي الله عنه، وفي عدم الخوض في المتشابه مادام قد صح، وهذه الأيام التي خلق الحق تبارك وتعالي فيها الخلق غيب لم يشهده أحد، وصدق الله العظيم:

(مَّآ أَشْهَدتُّهُمْ خَلْقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَا خَلْقَ أَنفُسِهِمْ) (١)

واخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

(١) سورة الكهف: اية ٥١

أهم المراجع

١ - اراء أبي بكر بن العربي الكلامية، لعمار طالبي، الشركة الوطنية الجزائر.

٢ - أبوهريرة راوية الإسلام، للدكتور محمد عجاج الخطيب، ط . سلسلة أعلام العرب، القاهرة ١٩٦٢.

٣ - أبوهريرة في الميزان، للدكتور محمد السماحي، ط . مصر.

٤ - اختلاف الحديث، للإمام الشافعي، ط ثانية ط . دار المعرفة ١٣٩٢ هـ ١٩٧٣ م.

٥ - أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، ط . القاهرة ١٢٨٦ هـ.

٦ - الأسماء والصفات، للبيهقي، ط . أولى، دار الكتاب العربي، بيروت ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م.

٧ - الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر، ط . دار الكتب العلمية، بيروت.

٨ - أضواء على السنة المحمدية، لمحمود أبو رية، ط . ثالثة، المعارف، بمصر.

٩ - الاعتصام، للشاطبي، تعريف محمد رشيد رضا، ط. التجارية، القاهرة.

١٠ - الاغتباط بمن رمي بالاختلاط، لسبط ابن العجمي، ط . حلب، العلمية.

١١ - الأم، للشافعي، ط . دار المعرفة ١٣٩٣ هـ ١٩٧٣ م.

١٢ - الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، للشيخ عبدالرحمن المعلمي اليماني المكي، ط . السلفنية، القاهرة ١٣٧٨ هـ .

١٣ - إنهاء السكن لمن يطالع إعلاء السنن، للتهانوني، ط . الهند.

١٤ - الباعث الحثيث، لابن كثير: تعليق الشيخ أحمد محمد شاكر، ط . صبيح

وأولاده بمصر ١٣٧٠ هـ، ودار الكتب العلمية، بيروت.

١٥ ـ البداية والنهاية، لابن كثير، ط . السعادة، مصر.

١٦ ـ بين الدين والمدنية، لأبي الحسن الندوي، الرسالة ـ بيروت.

١٧ ـ تاج العروس من جواهر القاموس، للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق محمود الطناحي، مراجعة مصطفى حجازي، عبدالستار أحمد فراج، ط. حكومة الكويت.

١٨ ـ تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ط. القاهرة ١٩٣١ م.

١٩ ـ التاريخ الكبير، للبخاري، ط . الهند ١٣٦١ هـ .

٢٠ ـ تدريب الراوي، للسيوطي، تحقيق الشيخ عبدالوهاب عبداللطيف، ط . القاهرة، اولى ١٣٧٩ هـ ١٩٥٩ م.

٢١ ـ تذكرة الحفاظ، للذهبي ط . حيدر اباد ١٩٥٥ م.

٢٢ ـ تفسير القران الكريم، لأبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، ط. الحلبي، مصر.

٢٣ ـ تفسير المنار، للشيخ محمد عبده، تأليف الشيخ محمد رشيد رضا، ط. أولى ١٣٤٢ هـ .

٢٤ ـ التمييز، لمسلم، تحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، ط . جامعة الرياض.

٢٥ ـ تهذيب الأسماء واللغات، للنووي، ط . المنيرية بالقاهرة.

٢٦ ـ تهذيب التهذيب، لابن حجر، ط . حيدر اباد ١٣٢٥ هـ .

٢٧ ـ توجيه النظر إلى أصول الأثر، للجزائري، ط . مصر ١٣٢٩ هـ .

٢٨ ـ توضيح الأفكار، للصنعاني، تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبدالحميد، ط. الخانجي، القاهرة ١٣٦٦ هـ .

٢٩ ـ الجامع لأحكام القران (تفسير القرطبي)، لأبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، ط . دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٩٦٧ م .

٣٠ ـ جامع الأصول في أحاديث الرسول، لابن الأثر، تحقيق الشيخ عبدالقادر الأرناؤوط، ط . الملاح . ١٣٨٩ هـ ١٩٦٩ م.

٣٢ ـ الجامع الصحيح (سنن الترمذي) تحقيق الشيخ أحمد شاكر ـ ط . الحلبي.

٣٣ ـ الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم الرازي ـ ط . حيدر اباد ١٩٥٣ م.

٣٤ ـ دفاع عن أبي هريرة، للأستاذ عبدالمنعم صالح المزي، ط . دار الشروق بيروت.

٣٥ ـ دفاع عن الحديث النبوي وتنفيذ شبهات خصومه، لجماعة من العلماء، ط . الامام بالقاهرة.

٣٦ ـ دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب والمعاصرين، للدكتور أبوشهبة ط . الأزهر، القاهرة ١٩٦٧ م.

٣٧ ـ الدين الخالص، للشيخ محمد صديق خان، المدني، مراجعة محمد زهري النجار، ط . القاهرة ١٣٧٩ هـ ١٩٥٩ م.

٣٨ ـ الرسالة، للشافعي تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر، ط. الحلبي ١٣٥٨ هـ ١٩٤٠ م.

٣٩ ـ الرسالة المستطرقة، للكتابي، بيروت، ط ثالثة ١٩٦٤ م دمشق، ط . الفكر، دمشق.

٤٠ ـ الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم، للشيخ محمد بن إبراهيم الوزير اليماني، ط. دار المعرفة، بيروت.

٤١ ـ سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، ط . دار احياء الكتب العربية بالهرة ١٣٦٩ هـ .

٤٢ ـ سنن الدرامي، تحقيق محمد أحمد دهمان، ط . الاعتدال. دمشق ١٣٤٩ هـ .

٤٣ ـ سنن النسائي، ط . الحلبي. القاهرة ١٣٨٣ هـ .

٤٤ ـ سير أعلام النبلاء، للذهبي، ط . المعارف بالقاهرة.

٤٥ ـ شذرات الذهب، لابن العماد الحنبلي، ط . القدسي، القاهرة ١٣٥٠ هـ

٤٦ ـ شرح صحيح مسلم: إكمال إكمال المعلم، لأبي عبدالله محمد بن خلفة الوشتاني الأبي المالكي، وشرحه المسمى مكمل إكمال الإكمال، لأبي عبدالله محمد بن يوسف السنوسي الحسين، ط . دار الكتب العلمية.

٤٧ ـ شرف أصحاب الحديث، للخطيب البغدادي، تحقيق محمد سعيد الخطيب.

٤٨ ـ الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، ط . دار العلم للملايين.

٤٩ ـ صحيح ابن حبان، ترتيب الفارسي، تحقيق الشيخ أحمد شاكر، القاهرة ١٩٥٢ م.

٥٠ ـ صحيح البخاري، تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر.

٥١ ـ صحيح البخاري، مع فتح الباري، ترقيم محمد فؤاد عبدالباقي، الرياض الحديثة، الرياض.

٥٢ ـ صحيح مسلم، بشرح النووي، ط . المطبعة المصرية ومكتبتها.

٥٣ ـ صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، ط . دار إحياء التراث العربي.

٥٤ ـ طبقات الحنابلة، لابن أبي يعلي، ط السنة المحمدية، القاهرة ١٣٧١ هـ ١٩٥٢ م.

٥٥ ـ الطبقات الكبرى، لابن سعد، ط: دار بيروت.
٥٦ ـ ظلمات أبي رية أمام أضواء السنة المحمدية، للشيخ محمد عبدالرزاق حمزة المكي، ط . السلفية، القاهرة.
٥٧ ـ العلل، لابن أبي حاتم، ط . السلفية، القاهرة ١٣٤٣ هـ .
٥٨ ـ العلل في الحديث: دراسة منهجية في ضوء شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي، مع ترجمة ضافية لابن رجب، للدكتور همام عبدالرحيم سعيد، ط . دار العدوي للتوزيع، الأردن ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م.
٥٩ ـ العلل ومعرفة الرجال، لابن حنبل، ط . أنقرة ١٩٦٢ م.
٦٠ ـ عيون الأخبار، لابن قتيبة، ط . دار الكتب، القاهرة ١٩٦٣ م.
٦١ ـ فتح الباري، لابن حجر، ط. الرياض الحديثة، الرياض.
٦٢ ـ الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، ومعه بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني للشيخ أحمد عبدالرحمن البنا، الشهير بالساعاتي، ط. الإخوان المسلمين القاهرة.
٦٣ ـ فتح المغيث للسخاوي، ط . السلفية، المدينة المنورة ١٣٨٨ هـ ـ ١٩٦٨ م.
٦٤ ـ الفكر الإسلامي بين العقل والوحي، للدكتور عبدالعال سالم مكرم، دار الشروق، ط أولى ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م.
٦٥ ـ القاموس المحيط، للفيروز ابادي، محمد بن يعقوب، ط . التجارية، القاهرة ١٣٧٣ هـ .
٦٦ ـ الكفاية، للخطيب البغدادي، ط . الهند ١٣٥٧ هـ .
٦٧ ـ الكنى والأسماء، للدولابي، ط . حيدر اباد ١٣٢٢ هـ .
٦٨ ـ لسان العرب المحيط، لأبي الفضل محمد بن مكرم، المعروف بابن منظور، ط . أولى ١٣٠٢ هـ .

٦٩ ـ مجموع الفتاوى، لابن تيمية، جمع وترتيب بن قاسم وابنه محمد ط . أولى ١٣٩٨ هـ .

٧٠ ـ المستدرك، للحاكم النيسابوري، ط حيدر اباد، الهند.

٧١ ـ مسند أحمد، وبهامشه منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، للمتقي الهندي، وفي أوله فهرس رواة المسند، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني. المكتب الإسلامي بيروت.

٧٢ ـ مسند أحمد، تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر، ط . الرابعة، دار المعارف بمصر. ١٣٧٣ هـ ١٩٥٤ م.

٧٣ ـ مسند الطيالسي أبي داود، ط. حيدر اباد ١٣٢١ هـ .

٧٤ ـ مشارق الأنوار على صحاح الاثار، للقاضي عياض، ط . المكتبة العتيقة، دار التراث.

٧٥ ـ معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق الأستاذ عبدالسلام محمد هارون، ط . دار الكتب السلمية، ايران.

٧٦ ـ المعجم الوسيط، لمجموعة من المؤلفين، اصدار مجمع اللغة بالقاهرة، دار إحياء التراث العربي.

٧٧ ـ المغني في الضعفاء، للذهبي، تحقيق الدكتور نور الدين عتر، دار المعارف . حلب.

٧٨ ـ المفردات في غريب القران، للراغب الأصفهاني، تحقيق محمد سيد الكيلاني ط . دار المعرف. بيروت.

٧٩ ـ مقدمة ابن الصلاح: (علوم الحديث) تحقيق الدكتور نور الدين عتر، ط . العلمية بالمدينة المنورة ١٩٧٢ م .

٨٠ ـ المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، لابن الجارود، ط . الفجالة، القاهرة ١٩٦٣ م.

٨١ ـ منحة المعبود في ترتيب مسند الطيالسي أبي داود، مذيلا بالتعليق المحمود على منحة المعبود للشيخ أحمد عبدالرحمن البنا، الشهير بالساعاتي ط . ثانية مكتبة الفرقان مصر ١٤٠٣ هـ .

٨٢ ـ المنقذ من الضلال، للغزالي، الجندي، مصر.

٨٣ ـ المنهج الحديث في علوم الحديث: قسم علوم الرواية للدكتور محمد السماحي، ط . مصر.

٨٤ ـ منهج النقد في علوم الحديث، للدكتور نور الدين عتر. ط ثانية. دار الفكر، دمشق ١٣٩٩ هـ ١٩٧٩ م.

٨٥ ـ موافقة صريح المنقول لصريح المعقول لابن تيمية، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، ط السنة المحمدية ١٣٧٠ هـ ـ ١٩٥١ م.

٨٦ ـ الموطأ، لمالك، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، ط . القاهرة ١٣٧٠ هـ .

٨٧ ـ ميزان الاعتدال، للذهبي، تحقيق البجاوي، ط .القاهرة ١٣٨٢ هـ .

٨٨ ـ وفيات الأعيان، لابن خلكان، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد، ط . القاهرة ١٩٤٩ م.

ـ وهناك كتب ومطبوعات أخرى رجعنا إليها، وأشرنا إلى موضع النقل منها في حينه.